

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2022



مجموعة من الباحثين
تنسيق د. محسن منجيد

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2022

تنسيق
د. محسن منجيد

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2022

السنة 2023

ردمك: 1-916-41-9920-978

الإخراج الفني: Mac Sup

لجنة المراجعة العلمية

د. محسن منجيد

باحث متخصص في شؤون أمريكا اللاتينية - المغرب

د. محمد بوبوش

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الأول بوجدة-المغرب

المحتويات

قضية الصحراء في أمريكا اللاتينية:
دراسة في تأثير الإيديولوجية في السياسة الخارجية لدول المنطقة

11

د. محسن منجيد

فوز اليسار: المنعطف الكبير في تاريخ كولومبيا

27

د. محمد نعيمة

الجريمة المنظمة والوضع الأمني في أمريكا اللاتينية

45

عبد الناعيم سعيد

النزاع حول جزر المالوين بعد مرور 40 سنة على الحرب

57

ماريانا التيرري و إكيبيل ماكّاني

قضية الصحراء في أمريكا اللاتينية: دراسة في تأثير الإيديولوجية في السياسة الخارجية لدول المنطقة

د. محسن منجيد

باحث متخصص في شؤون أمريكا اللاتينية

ركزت أغلب الدراسات التي اهتمت بالسياسة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية على تفاعلات هذه السياسة على المستوى الخارجي، حيث سجل في البداية اهتمام كبير بتحليل أنماط العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتوجهات الخارجية والعلاقات الخارجية لدول المنطقة.

ومع انتشار الديمقراطيات في المنطقة توسعت مجالات الدراسات خلال الثمانينات لتشمل انعكاسات وتداعيات تغير الأنظمة على السياسة الخارجية لدول المنطقة¹.

ويتأكد من خلال تتبع السياسة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية مدى ارتباط السلوك الخارجي لهذه الأخيرة بالتغير الذي يحصل على مستوى رئاسة البلاد بعد كل محطة انتخابية، وهو ما يحيل من جهة على السلطات الواسعة التي يتوفر عليها رئيس البلاد كصانع للقرار في المجال الخارجي، ويحيل من جهة أخرى على الإيديولوجية والمرجعية السياسية والفكرية الماثرة في طبيعة التوجه الخارجي لرئيس الدولة.

وتشكل قضية الصحراء، إحدى القضايا الخلافية التي تتباين حولها مواقف دول أمريكا اللاتينية حسب الإيديولوجيات السياسية التي تتبناها القوى السياسية الحاكمة.

وقد كانت دول أمريكا اللاتينية ثاني أهم فضاء جغرافي يتفاعل مع هذه القضية بعد القارة الإفريقية، حيث دعمت دول المنطقة الأطروحة الانفصالية منذ ظهورها واعترفت بالجمهورية الصحراوية المزعومة.

ورغم أن هذه القضية لا تدخل ضمن أولويات أجندة السياسة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية، إلا أنها تستعمل من طرف الأحزاب للتأكيد

1 Alberto VanKlaveren, entendiendo las políticas exteriores latinoamericanas: modelo para armar, Estudios Internacionales, Vol. 25 Núm. 98 (1992), Abril - Junio, Universidad de Chile, p193.

على مرجعيتها السياسية ولإبراز قدرتها على إحداث التغيير في السياسة الخارجية للبلاد.

وتحاول هذه الورقة تسليط الضوء على العلاقة بين السياسة الخارجية والإيديولوجية في أمريكا اللاتينية وربطها بطبيعة النظام الرئاسي في دول المنطقة، وكذا إبراز مدى تأثير هذه العوامل الداخلية في المواقف الخارجية من قضية الصحراء.

أولاً: السياسة الخارجية والنظام الرئاسي في دول أمريكا اللاتينية

إن التركيز على الفاعل الرئيسي في صنع السياسة الخارجية يحيل بشكل أساسي على رئيس الدولة، ففي النظام الرئاسي يعتبر رئيس الدولة الشخصية المحورية في مجال السياسة الخارجية، بينما في النظام البرلماني يساهم رئيس الدولة في تمثيل الدولة في الخارج دون مساهمة فعلية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية، حيث تصبح هذه الأخيرة من صلاحيات رئيس الحكومة، فيما يقوم البرلمان بدور الرقابة على السياسة الخارجية كسياسة عمومية حسب الصلاحيات المحددة طبقاً لأحكام الدستور.

ويتمتع الرئيس في أمريكا اللاتينية بسلطات قوية وواسعة لا تكاد تقيد من حيث الممارسة، ورغم أن النظام الرئاسي في أمريكا اللاتينية قد تأثر بالنموذج الأمريكي، لكنه تجاوزه عملياً من خلال تجاوز قاعدة التوازن بين السلطات التي تشكل جوهر النظام الرئاسي. فالمجالس التشريعية في دول أمريكا اللاتينية نادراً نسبياً ما ترفض أو تعدل مشاريع القوانين التي تقدمها إدارة الرئيس ومن النادر أن تفرض على الرئيس نصاً قانونياً يرفضه¹.

وتختلف هذه الهيمنة الرئاسية حسب الدول، حيث تمثل المكسيك أعلى مستويات الهيمنة متبوعة بالأرجنتين، فيما تظهر بعض المقاومة حول السلطة في البرازيل والشيلي، ورغم ذلك يبقى تركيز السلطات عالياً في يد رئيس الدولة.

ويمكن إرجاع هذه الهيمنة بالإضافة إلى مميزات النظام الرئاسي، إلى الرمزية التي يمثلها الرئيس بالنسبة للشعوب باعتباره القائد والمتفرد

1 Jacques Lambert, La transposition du régime présidentiel hors des États-Unis : le cas de l'Amérique latine, Revue française de science politique, 13^e année, n°3, 1963, p581.

بالمبادرات، ومن جهة أخرى تظهر رغبة الرئيس نفسه في إضفاء طابع شخصي ولمسة شخصية تميز فترة حكمه.

وذهبت بعض الدراسات إلى حد نعت النظام الرئاسي من حيث تدبير الحكم فيه بالديمقراطية الملكية، حيث يصبح الرئيس الزعيم الحقيقي للحزب الذي ينتمي إليه، ويوزع السلطات على المناضلين والمتعاطفين، وهم مطالبون بتقديم الحصيلة له. ويقوم هذا الملك الذي لا يحمل تاجا فوق رأسه بمعاقبة الخارجين عن طاعته أو الذين لا ينجزون المهام الموكلة إليهم¹.

ومقارنة مع باقي الديمقراطيات، يتمتع رؤساء أمريكا اللاتينية بسلطات دستورية واسعة بشكل استثنائي وبحكم القانون في مجال الشؤون الخارجية، ولهذا السبب تؤثر مكانة وشخصية القادة بشكل قوي على السياسة الخارجية لبلدانهم تبعا لوجهات نظرهم ومعتقداتهم حول التفاعلات الدولية².

ويمكن التذكير بالنهج الجديد الذي اتبعه في المكسيك الرئيس Echeverria، والدينامية الدولية للرئيس الفنزويلي Carlos Andres Perez، واهتمام الرئيس الكولومبي Betancur باتباع سياسة خارجية أكثر دينامية، ودور الرئيسين Frei و Allende في السياسة الخارجية للشيلي، والرئيسين Alfonsin و Menem في الأرجنتين، والتأثير الشخصي للرئيس Fidel Castro في السياسة الخارجية الكوبية³، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين تميز الرئيس الفنزويلي Hugo Chavez على المستوى الخارجي، فيما ظهر الرئيس البرازيلي Lula da Silva كفاعل إقليمي ودولي متميز.

ورغم أن تأثير البيروقراطية التنفيذية لم يحظى باهتمام من طرف الباحثين في السياسة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية، لكن هناك إجماع حول الاعتراف بشكل استثنائي بالدور المؤثر الذي تقوم به إدارة وزارة الخارجية البرازيلية، رغم تسجيل تزايد الضغط الرئاسي على التوجهات العامة للوزارة في هذا المجال⁴.

1 Asael Mercado Maldonado, Jorge Olvera García, Omar Olvera Herreros, Presidencialismo y monarquía: ocaso y similitudes, Critical Journal of Social and Juridical Sciences, N29, 2011, pág. 97-113.

2 Tom Long, Sebastián Bitar, Gabriel Jiménez Peña, Límites al presidencialismo en la política exterior colombiana, Serie Documentos de Trabajo, Edición No. 95, noviembre del 2022, p5.

3 Alberto Van Klaveren, entendiendo las políticas exteriores latinoamericanas: modelo para armar, p201.

4 Tom Long y otros, Op Cit, p6.

ويظهر كذلك في مجال السياسة الخارجية دور بعض الفاعلين غير الحكوميين، فقد يواجه قرار الرئاسة على المستوى الخارجي ضغوطاً من طرف القوات المسلحة إذا كان يهدد ميزانيتهم ومهامهم خاصة إذا كان القرار مرتبطاً بالمنافسة بين الدول والنزاعات الحدودية.

وقد تدخلت الأحزاب السياسية كذلك في بعض القضايا الخارجية بشكل مختلف عن موقف دولها في الأرجنتين والشيلي والأوروغواي والباراغواي مثلاً. والجماعات الضاغطة كذلك حاضرة في أمريكا اللاتينية، مثل الفيدرالية الوطنية لمنتجي القهوة في كولومبيا التي تساهم رسمياً في السياسة الدولية للبلاد في مجال تجارة القهوة، وفيدرالية غرف التجارة بفرنزويلا التي ضغطت لعدة سنوات كي لا تنظم فنزويلا لتجمع دول الأنديز، وكذلك دور جمعيات القطاع الخاص في انضمام المكسيك لاتفاقية التجارة العالمية الغات، دون أن ننسى ضمن هذه اللائحة من الفاعلين دور الكنيسة في أمريكا اللاتينية.

ويبقى رئيس الدولة في أمريكا اللاتينية يتمتع على أرض الواقع بصلاحيات واسعة تجعله الأمر النهائي مثل المستبد، وهو ما أدى إلى ظهور حالات من خرق قواعد التقييد الزمني لفترة الرئاسة، حيث تظهر رغبة لدى الرئيس في الاستمرارية في الحكم لأكثر فترة ممكنة.

وقد قيدت معظم دساتير دول المنطقة الفترة الرئاسية ما بين أربع وست سنوات، ومنها من يسمح للرئيس في الحكم لولاية واحدة فقط دون إمكانية الجمع بين ولايتين متتاليتين مثل المكسيك. وظهرت على أرض الواقع عدة محاولات لخرق القواعد الدستورية في هذا السياق، مثل تعديل الدستور أو التحايل على قاعدة منع الجمع بين ولايتين من خلال تعييد الطريق سياسياً للرجوع إلى الرئاسة عبر تعيين أحد المقربين الأوفياء لرئاسة البلاد لولاية انتقالية في انتظار عودة الرئيس الأول بعد انتهاء المدة الدستورية المنصوص عليها.

ثانياً: دور الإيديولوجية في توجيه السياسة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية

في إطار صلاحياته الواسعة كصانع للقرار في مجال السياسة الخارجية، يظهر أن الرئيس في أمريكا اللاتينية يستجيب حسب انتماءه

السياسي لإيديولوجية معينة ولتوجه سياسي محدد¹. وتعد المرجعية الفكرية أحد العوامل الشخصية التي تحدد درجة انفتاح الرئيس المعرفي والعاطفي على أفكار مناقضة أو مختلفة لإيديولوجيته وبيئته الثقافية، حيث يمكنه أن يتفاعل بشكل إيجابي أو سلبي مع الأوضاع الداخلية والخارجية بالنظر إلى شخصيته².

وتعرف الإيديولوجية على أنها نظام للقيم والمعتقدات يتم قبوله كحقيقة من طرف جماعة معينة، وتتشكل الإيديولوجية من مجموعة من المواقف تجاه مختلف المؤسسات والعمليات في مجتمع ما، وتقدم الإيديولوجية لمن يلتزم بها صورة حول العالم كما هو وكما ينبغي أن يكون، حيث تصبح الإيديولوجية من عوامل التقارب والتعاون بين الدول التي تدين بنفس التوجه الإيديولوجي، كما قد تكون من عوامل التصارع بين الدول إذا تباعدت عن تلك الإيديولوجية في مضمونها وأهدافها³.

وتلعب الإيديولوجية دورا بارزا في العلاقات الدولية، وإن كان نابليون بونابارت أول من استعمل مصطلح الإيديولوجيين لتحديد مجموعة الأشخاص البعيدين عن الواقع المعاش، فإن مصطلح الإيديولوجية قد توسع فيما بعد لتعيين المنافسين السياسيين.

وقد كان للدول القوية التي تدين بإيديولوجية معينة دور في كتابة التاريخ، حيث كانت الحرب العالمية الثانية مدفوعة بالفاشية والشيوعية كإيديولوجيتين شموليتين، بينما قامت الحرب الباردة على صراع بين الشيوعية والرأسمالية، وظهرت فيما بعد إيديولوجية عدم الانحياز ثم تيارات مناهضة العولمة والنيو-ليبيرالية والصراع بين الحضارات وانتشرت بعد ذلك أشكال متعددة من القومية كإيديولوجية.

ويمكن اعتبار السياسة الخارجية ذلك الوعاء الذي تستعمله الأحزاب السياسية لإبراز مواقفها الإيديولوجية، حيث تختلف مصلحة الوطن حسب وجهة نظر كل حزب سياسي وحسب تفسيره للمصلحة، ويبقى الحزب الفائز هو الذي يحدد ما هو الأصلاح للوطن، ومن هنا يظهر أكثر تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية.

1 Gilberto Aranda Bustamante y Jorge Riquelme Rivera, los actores de la política exterior: el caso del congreso de Chile, disponible en <https://repositorio.uchile.cl/handle/2250/123683>

2 Diego Vera y Eduardo Pastrana, Ideología y política exterior, in La política exterior de Iván duque: una mirada de sus primeros dos años, Fundación Konrad Adenauer-CRIES, Bogotá 2021, p19.

3 علاء عبدالحفيظ محمد: الإيديولوجية والعلاقات الدولية، مجلة شؤون الأوسط، عدد 154، أيلول 2016، ص 105

وتتدخل الأحزاب السياسية بشكل رئيسي في مجال السياسة الخارجية من خلال طريقتين، الأولى عبر التأثير المباشر في اتخاذ القرار داخل السلطة التنفيذية من خلال الرئيس ووزير الخارجية والوزراء المسؤولين عن قطاعات حكومية مختلفة وأعضاء الدواوين، والثانية من خلال التأثير غير المباشر عبر البرلمانات والمصادقة على الاتفاقيات والمراقبة السياسية للسلطة التنفيذية.

ويمكن في هذا السياق، التمييز بين عدة أشكال من السياسة الخارجية حسب التوجهات الفكرية والتطلعات الشخصية لرئيس الدولة، فاعتمادا على نمط السياسة الخارجية يمكن التمييز بين السياسة الخارجية البرغماتية والسياسة الخارجية الأيديولوجية، حيث تقوم السياسة الخارجية البرغماتية بتقديم الفائدة العملية لبعض الأفكار والإجراءات، على النقيض من السياسة الخارجية الأيديولوجية التي تؤكد على ضرورة تعديل السلوك مع المفاهيم والمبادئ المسبقة.

وتشير الأدلة في أمريكا اللاتينية إلى أن الحكومات التي تسعى إلى زيادة سمعتها الدولية تتبنى سياسات خارجية أكثر براغماتية، كما كان الحال مع كارلوس منعم في الأرجنتين أو كولور دي ميلو ولولا داسيلفا في البرازيل. أما الحكومات المهتمة أكثر بتغيير الوضع الراهن أو الانخراط في مواجهات فهي تعتمد على سياسات إيديولوجية أكثر، كما كان الحال مع هوغو شافيز في فنزويلا أو إيفو موراليس في بوليفيا¹.

وحسب التوجهات السياسية بين اليمين واليسار تظهر اختلافات جوهرية في مجال الفلسفة العامة للسياسة الخارجية، حيث تعتبر القوى السياسية اليسارية الأكثر ميلا لتغيير الوضع الراهن في السياسة الخارجية، وتعد السياسة الخارجية الأكثر سهولة في التغيير من بين مختلف مجالات السياسات العمومية، سواء من خلال التصريحات الرسمية لرئيس البلاد ووزير خارجيته أو من خلال الإشارات الرمزية².

ويشكل البعد الدولي بشكل مستمر ركنا أساسيا في الثقافة والبرنامج السياسي للييسار وهو ما يميزه عن باقي الأحزاب التقليدية التي واكبت نشأة الدولة في أمريكا اللاتينية³.

1 Federico Merke y Diego Reynoso, Dimensiones de política exterior en América Latina según juicio de expertos, Estudios Internacionales 185 (2016), Universidad de Chile, p110.

2 Octavio Amorim Neto Andrés Malamud, What Determines Foreign Policy in Latin America? Systemic versus Domestic Factors in Argentina, Brazil, and Mexico, 1946-2008, Latin American Politics and Society

3 Isabel Clemente Batalla, la política exterior del primer gobierno de izquierda en Uruguay, Iberoamericana. Nordic Journal of Latin American and Caribbean Studies Vol. XXXIV: 1-22004, p324.

وحسب التوجه الجيو-سياسي للسياسة الخارجية في أمريكا اللاتينية، يمكن التمييز بين توجيهين عامين: توجه للسياسة الخارجية تجاه دول الشمال القائم على أساس الرغبة في دخول الأسواق وضمّان التمويلات التي تقدمها دول الشمال الغنية والصناعية. أما التوجه نحو دول الجنوب، فيكون على أساس الرغبة في الاستقلال عن دول الشمال والتعاون أكثر مع دول الجنوب وفق منطق العالم الثالث من أجل تطوير مواقف مشتركة في مواجهة نظام دولي يُنظر إليه على أنه مصمم بشكل غير متناسب من قبل القوى المركزية¹.

وقد عرفت منطقة أمريكا اللاتينية تاريخيا تأرجحا بين التوجه نحو الجنوب والشمال، حيث كان التوجه نحو الشمال في الأربعينيات والخمسينيات، ثم نحو الجنوب في الستينيات، وشهدت التسعينيات ميلا واضحا نحو الدول الصناعية، كما هو الشأن بالنسبة للأرجنتين والبرازيل والشيلي، ولكن بعد ذلك بدأ توجه بشكل أكبر نحو العلاقات جنوب-جنوب، ولا سيما مع الصين وروسيا والهند وجنوب إفريقيا.

وبدأ التباين في المنطقة يظهر بشكل أكبر حاليا، حيث تتجه دول بوضوح نحو الشمال، كما هو الحال بالنسبة لكولومبيا، ودول أخرى مثل فنزويلا ذات توجه رئيسي نحو الجنوب.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية في مجال التوجه الاقتصادي، يمكن الإشارة إلى أن السياسات الاقتصادية لدول المنطقة مرت بدورات مختلفة منذ الثمانينيات، تميزت بالانتقال من الاقتصادات المغلقة إلى الاقتصادات الأكثر انفتاحا في التسعينيات، ورغم هذه التوجهات العامة إلا أن دولا مثل الشيلي اختارت سياسة الانفتاح الاقتصادي لتصبح من بين الدول الأكثر انفتاحا في العالم، وفي المقابل ظلت كوبا مغلقة رغم بعض التغييرات خلال السنوات الأخيرة، بينما الأرجنتين لم تكن مستقرة في توجهها حيث مرت من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد منفتح ثم عادت للاقتصاد المغلق بشكل نسبي. ويظهر بشكل خاص توجه رؤساء دول المنطقة نحو الاقتصاد المغلق خلال فترة المد اليساري التي عرفتھا المنطقة مطلع القرن.

1 Federico Merke y Diego Reynoso, Op Cit, p111.

وارتباطا بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، تضع مختلف حكومات المنطقة سياسات خاصة مرتبطة بعلاقاتها الثنائية، ويتأرجح هذا التوجه بين الانحياز إلى واشنطن والاستقلالية عن واشنطن، مع تسجيل مواقف وسطية مثل البرازيل التي تظهر أحيانا توجهها نحو دول الجنوب أكثر، لكنها تحافظ عادة على العلاقات البراغماتية والحوار الجيد مع الولايات المتحدة، على الرغم من أنها دائما ما تكون أقل من التوقعات. ومثال آخر تقدمه المكسيك التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالولايات المتحدة، ولكنها تسعى باستمرار إلى زيادة تطوير علاقاتها مع بقية دول أمريكا اللاتينية ودول الجنوب.

ويقدم الجدول التالي أهم الاختلافات بين توجهات اليمين واليسار في مجال السياسة الخارجية، حيث تظهر اختلافات حول الانخراط في العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية والتجارة الدولية.

الأفكار المرتبطة بالفلسفة العامة لليساار واليمين في مجال السياسة الخارجية ¹	
اليسار	اليمين
الانخراط في التجارة الدولية بشكل مخطط ومركز حول الدولة	الانخراط في التجارة الدولية بشكل تنافسي وغير مركزي
العلاقات الخارجية على أساس الإيديولوجيات السياسية والاقتصادية ذات التفكير المماثل	العلاقات الخارجية قائمة على الانفتاح من مفهوم العمل القائم على البراغماتية السياسية والاقتصادية التي تأسست على أنها "إيديولوجية"
التكامل فيما وراء الاقتصاد الإقليمي بشكل أساسي (الميركوسور، أمريكا الجنوبية واللاتينية).	الانفتاح والعلاقات الاقتصادية مع الكتل والبلدان المختلفة خارج التكامل الإقليمي (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، نافتا، إلخ)..
موقف نقدي تجاه اتفاقيات التجارة الحرة.	دعم اتفاقيات التجارة الحرة.
التشكيك في التدفق الحر للبضائع.	الدفاع عن التدفق الحر للبضائع.
إعطاء الأولوية للعلاقات جنوب-جنوب (بغض النظر عن أهميتها التجارية).	إعطاء الأولوية للعلاقات شمال-جنوب وبالنسبة للعلاقات جنوب-جنوب فقط البلدان ذات الأهمية تجارياً.
التركيز على العلاقات السياسية الدولية.	التركيز على العلاقات الاقتصادية الدولية.
زيادة التركيز على الحماية المحلية أو الإقليمية ضد التجارة الدولية.	زيادة التركيز على التحرير المحلي أمام التجارة الدولية.
تعزيز الإصلاح العميق للنظام متعدد الأطراف (إعادة الهيكلة).	إصلاحات محددة في النظام متعدد الأطراف (تجويد).
انتقاد العولمة والليبرالية التجارية.	الدفاع عن العولمة والليبرالية التجارية.
خطاب الدفاع، التأميم، الاحتكار أو سيطرة الدولة على الموارد والشركات الاستراتيجية أو الطاقة.	خطاب إنهاء التأميم والمنافسة الحرة في استكشاف واستغلال الموارد الاستراتيجية أو الطاقة.

1 Camilo Lopez Burian, Partidos políticos, ideología y política exterior en Uruguay (2010-2014), Colombia Internacional, Núm. 83 (2015), p348

ثالثاً: المواقف الإيديولوجية من قضية الصحراء في أمريكا اللاتينية

لقد كانت بانما أول دولة تعترف سنة 1978 بالكيان الانفصالي، تلتها بعد ذلك عدة دول في المنطقة، حيث استغل الانفصاليون تحركهم الدبلوماسي في المنطقة من أجل نشر إدعاءاتهم¹. وأمام تحرك دبلوماسي نشيط للمغرب في أمريكا اللاتينية للتعريف بحقيقة قضية الصحراء مع مطلع القرن الحادي والعشرين، ظهرت موجة من التفهم للموقف المغربي تكللت بتسجيل سلسلة من سحب الاعترافات بهذا الكيان.

ويلاحظ أن قضية الصحراء باعتبارها قضية تدخل في مجال العلاقات الخارجية فهي ترتبط بقرار وإيديولوجية رئيس الدولة وبالتناوب السياسي على السلطة بين اليمين واليسار، حيث يظهر ميل عام للأحزاب اليمينية في أمريكا اللاتينية إلى تفهم الموقف المغربي مقابل أحزاب يسارية منغلقة تتخذ مواقف سلبية عن جهل بهذه القضية.

ويبدو أن قضية الصحراء لا تدخل حقيقة ضمن أولويات أجندة السياسة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية بل هي قضية تستعملها الأحزاب السياسية لإبراز قدرتها على إحداث تغيير في السياسة الخارجية للبلاد.

ومن خلال تتبع مواقف دول أمريكا اللاتينية من قضية الصحراء، يظهر أنه خلال مرحلة بداية الاعترافات بالجمهورية الوهمية خلال سنوات الثمانيات من القرن الماضي، تفاعلت مختلف الإيديولوجيات السياسية مع الانفصاليين من يمين ويسار.

فقد سجلت 14 حالة اعتراف ما بين 1979 و1989، من بينها 7 اعترافات من طرف دول بقيادة رؤساء من التوجه اليساري في نيكاراغوا وبانما وكوبا وجمهورية الدومينيكان والبيرو وبوليفيا والمكسيك، مقابل 7 اعترافات من طرف التوجه اليميني في غواتيمالا والهندوراس والسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا والإكوادور وفنزويلا.

ولا يمكن تفسير هذا التقارب في المواقف بين كلا التوجهين بتطابق في وجهات النظر حول قضية الصحراء، بل يرجع ذلك إلى العمل التضليلي الذي قام به البوليزاريو والداعمين له، فقد كان سابقا لنشر أطروحته في المنطقة وكسب التعاطف الشعبي والرسمي، في وقت لم يكن فيه صوت المغرب يسمع بسبب ضعف حضوره الدبلوماسي في أمريكا اللاتينية.

1 محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، مطبعة دار أبي رقراق-الرباط، 2012، ص81.

مواقف الحكومات اليمينية واليسارية في أمريكا اللاتينية من قضية الصحراء ما بين 1979 - 2022

حالات سحب الاعتراف أو إعادة سحب الاعتراف بالجمهورية الوهمية	حالات الاعتراف أو إعادة الاعتراف بالجمهورية الوهمية	الموقف السياسي التوجه السياسي
2	14	اليسار
31	11	اليمين
مجموع حالات سحب الاعتراف	مجموع حالات الاعتراف	العدد الإجمالي
51	52	
المصدر: إنجاز خاص		

ويظهر في المقابل أنه تقريبا جميع حالات سحب الاعتراف بالجمهورية الوهمية كانت تسجل من طرف دول بقيادة رؤساء من التوجه اليميني، فمن مجموع 15 عملية سحب للاعتراف في أمريكا اللاتينية سجلت 13 حالة من حكومات يمينية.

وقد ساهمت التحولات العالمية التي شهدتها النظام الدولي بفعل انهيار المعسكر الاشتراكي وهيمنة الخيار الديمقراطي الليبرالي، والتوجه نحو البحث عن حلول دون التضحية بالوحدة الترابية للدول¹، إلى ميل اليمين بأمريكا اللاتينية نحو سحب الاعتراف بالجمهورية الوهمية مقابل دعم الحل السياسي للقضية في إطار الأمم المتحدة.

أما الاستثناء على قاعدة سحب الاعتراف بالجمهورية الوهمية من طرف اليمين، فهو الذي يسجل بالنسبة لجمهورية الدومينيكان التي قام رئيسها هيبوليتو ميخيا من الحزب الثوري الدومينيكاني اليساري بسحب الاعتراف سنة 2002 خلال زيارته للمغرب، علما أنه صعد للحكم بعد 14 سنة من المعارضة حاملا مشروعا من التغيير في مختلف المجالات.

والاستثناء الثاني هو عندما قام اليساري بيدرو كاستيو رئيس البيرو بسحب الاعتراف بالجمهورية المزعومة سنة 2022 وكان ذلك بعد مضي سنة واحدة عن اعترافه بها سنة 2021 ليعود فيما بعد للإعلان عن

1 لمزيد من التوضيح حول قضية الصحراء المغربية مؤلف جماعي: الصحراء المغربية: نصف قرن من نزاع إقليمي مفتعل، منشورات المجلة المغربية للدراسات الدولية والاستراتيجية، الطبعة الأولى 2022.
محمد بوبوش: قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي (وجهة نظر مغربية) ، دراسات استراتيجية رقم 130، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

تجديد اعترافه بهذا الكيان. وقد تميزت الفترة التي قضاها بيدرو كاستيو على رأس البيرو بتخبط سياسي وجهل كبير بقواعد العمل سواء في مجال السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية لينتهي به الأمر إلى الإقالة من مهامه.

ويلاحظ أن أغلب حالات الاعتراف بالجمهورية الوهمية التي سجلت منذ مطلع القرن الحادي والعشرين جاءت من جانب التيار اليساري الذي يحن لزمان الحرب الباردة والثأئية القطبية، حيث سجلت 7 حالات اعتراف من اليسار و4 حالات من اليمين.

ويظهر أن أغلب حالات الاعتراف بالجمهورية المزعومة كانت تدخل في خانة العود، أي أن الاعتراف جاء من طرف دول سبق لها أن اعترفت بهذا الكيان وسحبت الاعتراف منه لتعود بعد ذلك للاعتراف به مجدداً، باستثناء الباراغواي التي اعترفت لأول مرة بالكيان الوهمي سنة 2000 والأوروغواي سنة 2005¹.

ولحد الساعة شملت حالات العود 9 دول وهي الهندوراس والسلفادور ونيكاراغوا وبانما وكولومبيا والإكوادور والبيرو وبوليفيا والباراغواي، وقد جاءت أغلب قرارات إعادة الاعتراف بالجمهورية الوهمية من طرف حكومات يحركها توجه يساري، فقد كانت ست حالات عود من اليسار مقابل ثلاث حالات من اليمين.

وقد كانت حالات العود مدفوعة من أحزاب تقدمية وثورية تحن إلى فترة الحرب الباردة والمعسكر الشرقي، مثل حزب فارابوندو مارتي في السلفادور والجهة السندينية للتحرير الوطني في نيكاراغوا والحركة نحو الاشتراكية في بوليفيا والتحالف الوطني من أجل التغيير في الباراغواي وحزب بيرو الحرة في البيرو وحزب كولومبيا الإنسانية في كولومبيا.

ويظهر أن الأحزاب الاشتراكية في أمريكا اللاتينية تبنت موقف الدفاع عن الجمهورية الوهمية، وقد استغل الانفصاليون الظرفية الدولية لظهورهم والتي تميزت بالتجاذب الإيديولوجي في ظل الحرب الباردة لتعبئة دول وشعوب المنطقة بهدف توفير الدعم المعنوي ثم المادي لأطروحتهم، وهو ما ساهم في تكوين صورة نمطية حول العلاقة بين التوجهات السياسية الاشتراكية ومقاربة قضية الصحراء في المنطقة.

1 محسن منجد، موقع أمريكا اللاتينية في الأجنحة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية، موجود في "أمريكا اللاتينية: التقرير السياسي للعام 2016"، مكتبة قرطبة-وجدة، 2017، ص14.

وبالنسبة للدول التي لم تقم بتغيير مواقفها من قضية الصحراء فهي تنقسم إلى مجموعتين، مجموعة لم يسبق لها أن اعترفت قط بالكيان الوهمي ومجموعة ظلت متشبثة باعترافها بالأطروحة الانفصالية إلى اليوم.

وتضم المجموعة الأولى كلا من الأرجنتين والبرازيل والشيلي التي ظلت ملتزمة بعدم الاعتراف بالجمهورية المزعومة، وذلك رغم حصول تناوب سياسي على السلطة فيها بين اليمين واليسار خلال العقود الماضية، فقد شهدت البرازيل 11 انتخابات رئاسية منذ سنة 1979 إلى اليوم، كان الاختيار فيها 7 مرات لصالح اليمين و4 مرات لصالح اليسار، وفي الشيلي نظمت 8 انتخابات رئاسية بعد نهاية الحكم العسكري قاد خلالها اليمين حكومتين والباقي فازت به التحالفات السياسية اليسارية. ومنذ عودة الديمقراطية للأرجنتين ورغم أن التصنيف بين اليمين واليسار صعب في المشهد السياسي لهذا البلد، غير أن الحزب البيروني ظل مهيمنا على مختلف المحطات الانتخابية الرئاسية باستثناء انتخابات 2015 التي عرفت فوزا لتحالف اليمين.

ويمكن القول أن البرازيل والشيلي تتميزان بانضباط في مجال السياسة الخارجية كسياسة ثابتة للدولة وغير متقلبة أو خاضعة لمنطق الحزب الحاكم أو لإيديولوجية رئيس الدولة، أما الأرجنتين التي تواجه نزاعا مع بريطانيا حول جزر المالوين فهي تفضل نهج موقف محايد لكي لا يسجل عليها دعم الانفصال في العالم.

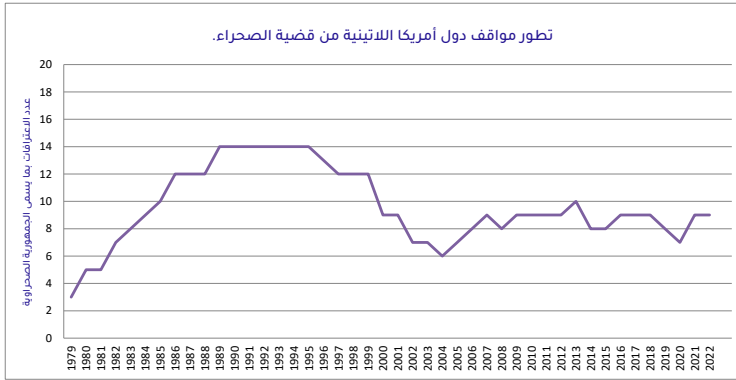
أما المجموعة الثانية فهي تضم الدول التي لم تغير مواقفها الداعمة للانفصاليين وهي كوبا وفنزويلا والمكسيك والأوروغواي¹، حيث ظل الحزب الشيوعي في كوبا متمسكا بالسلطة إلى يومنا هذا سواء تحت حكم الأخوين كاسترو أو الرئيس الحالي ديز كانييل وهو ما لم يسمح بحصول أي تغيير في موقف كوبا من القضية منذ الاعتراف سنة 1980، وظلت فنزويلا تدعم الانفصاليين منذ سنة 1982، فقد كان التوجه الذي أعلن الاعتراف ينتمي لتيار اليمين بقيادة الرئيس لويس هيريرا كامبينس من حزب لجنة التنظيم السياسي للانتخابات الحرة المعروف اختصارا بكوبا-ي-COPEI، ورغم تناوب الأحزاب على السلطة في فنزويلا لم يتغير الموقف الرسمي من هذه القضية إلى غاية سنة 1999 وهو تاريخ وصول اليساري هوغو شافيز إلى الحكم حيث تحولت الصحراء إلى قضية رئيسية بالنسبة

1 محسن منجد، موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية، ص15.

لفنزويلا استغل خلالها شافيز فائض عائدات البترول لدعم الانفصاليين بملايين الدولارات، وقد تبعه في ذلك خلفه الحالي نيكولاس مادورو.

وفي الأوروغواي اعترف الرئيس طاباري فاسكيز من حزب الجبهة الموسعة اليساري بالجمهورية الوهمية سنة 2005، ورغم صعود الحزب الوطني اليميني إلى السلطة سنة 2020 مازالت الأوروغواي لم تغير موقفها من هذه القضية.

وكانت المكسيك من أوائل الدول التي اعترفت بالجمهورية المزعومة سنة 1979 بقيادة الرئيس خوسي لوبيز بورتيو المنتمي للحزب الثوري المؤسساتي، ومنذ ذلك التاريخ تعاقب على الحكم الحزبين الثوري المؤسساتي وحزب العمل الوطني، ويحكم المكسيك حاليا الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور من حزب مورينا اليساري. ولأكثر من 40 سنة لم تغير المكسيك موقفها الداعم للجمهورية المزعومة، وتدعي في ذلك تمسكها بمبدأ دعم الشعوب في تقرير مصيرها كما هو مشار إليه في المادة 2 من دستور المكسيك.



وفي مجال السياسة الخارجية كذلك، تتمتع البرلمانات بصلاحيات كالمصادقة على الاتفاقيات الدولية وتوجيه الأسئلة لوزراء الخارجية أو استدعائهم أمام اللجنة البرلمانية للعلاقات الخارجية للاستفسار عن موقف معين في إطار العمل الرقابي. كما يمكن للبرلمانيين رفع وجهات نظرهم وملماتهم المرتبطة بإحدى القضايا الدولية إلى رئيس الدولة.

وفي هذا الإطار، يظهر اهتمام مجموعة من البرلمانيين داخل المؤسسات التشريعية في المنطقة بقضية الصحراء، وهو اهتمام إيديولوجي كذلك مرتبط بالانتماء السياسي للبرلمانيين، فإذا كان موقف

الدولة يحدد حسب التوجه الإيديولوجي للحزب الحاكم، فإن مواقف البرلمانات من قضية الصحراء لا تخرج عن هذه القاعدة.

وقد ناقشت عدة مؤسسات تشريعية قضية الصحراء بناء على نظرة إيديولوجية، فكلما بادر البرلمانيون من التوجه الاشتراكي اليساري لمناقشة هذه القضية كان من أجل دعم الأطروحة الانفصالية، وكلما كانت المبادرة من اليمين كان من أجل دعم المغرب لإيجاد حل سياسي للقضية.

ففي الشيلي التي لم يسبق لها أن اعترفت بالجمهورية المزعومة كموقف ثابت في السياسة الخارجية للدولة، شكلت المؤسسة التشريعية الشيلية بمجلسيها وجهة للنقاش بين ممثلي الشعب الشيلي حول قضية الصحراء.

فخلال الجلسة العامة التي عقدت في 19 يوليو 1994، تطرق أعضاء مجلس الشيوخ الشيلي إلى إمكانية توجيه طلب إلى وزير العلاقات الخارجية الشيلي حول إقامة علاقات دبلوماسية مع الجمهورية المزعومة إسوة بباقي دول أمريكا اللاتينية، وتم الاتفاق على إحالة هذه القضية على لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس قصد تعميق النقاش حول طريقة رفع الطلب لوزير العلاقات الخارجية¹.

وقد جاءت هذه المبادرة بناء على استجابة رئيس مجلس الشيوخ آنذاك المنتمي للحزب الديمقراطي المسيحي اليساري لمجموعة من الطلبات التي رفعت إليه حول هذه القضية، وهو ما يعكس الضغط الذي مارسه فئة من البرلمانيين على الحكومة لصالح الأطروحة الانفصالية.

وفي 8 ماي من سنة 2007 تقدم عضو من مجلس النواب الشيلي ينتمي لحزب الاتحاد الديمقراطي المستقل اليميني بمشروع يروم حث حكومة الشيلي بصفتها عضوا في الأمم المتحدة على دعم مشروع الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب كحل لقضية الصحراء ودعم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة².

وخلال سنة 2010 شكل موضوع التضامن مع ما يسمى بالشعب الصحراوي ووضعية حقوق الإنسان للانفصاليين موضوع نقاش تقدم

1 República de Chile, diario de sesiones del senado, Publicación oficial, Legislatura 329ª, Sesión 14ª, en martes 19 de julio de 1994.

2 Cámara de Diputados, Legislatura 355ª, Sesión 22ª, en martes 8 de mayo de 2007.

به في مارس بمجلس النواب عضو من الحزب الاشتراكي، وفي أبريل من نفس السنة تقدم عضو من مجلس الشيوخ من الحزب الاشتراكي كذلك بنفس الموضوع وقد تم رفض تبني هذا النص لعدم توفر النصاب القانوني¹.

وبمجلس النواب الشيلي كذلك في 17 ماي 2016 تمت مناقشة نص حول إعادة التأكيد لرئيس الجمهورية على طلب إضفاء الطابع الرسمي على الاعتراف الفوري بالجمهورية المزعومة مع ما يترتب عن ذلك من تأسيس للعلاقات الدبلوماسية كمساهمة ملموسة من الشيلي في هذه القضية غير أن هذا النص قد تم رفضه².

وعرض على مجلس النواب الشيلي في يناير 2018 مشروع القرار رقم 1056 المتعلق بطلب إلى رئيس الجمهورية لدعم اقتراح المملكة المغربية للحكم الذاتي كوسيلة لحل النزاع في الصحراء³.

وفي البرلمان البرازيلي كذلك تمت مناقشة قضية الصحراء عدة مرات سواء داخل مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، حيث كانت لجان الخارجية ترفع ملتمسات للحكومة للاعتراف بالجمهورية المزعومة، وكانت لجان حقوق الانسان تتطرق لموضوع حقوق الانسان في الصحراء، ووصل النقاش إلى حد طلب إنشاء جبهة برلمانية للدفاع عن الجمهورية الوهمية بمجلس الشيوخ سنة 2018.

ويظهر أن أغلب هذه المبادرات البرلمانية في البرازيل تقدم بها أعضاء من الأحزاب الاشتراكية، حيث يسجل ضغط مستمر على الحكومة البرازيلية لتغيير موقفها من جبهة البوليزاريو فهي لم يسبق لها أن اعترفت بالجمهورية الوهمية⁴، وفي المقابل يسجل كذلك تقديم ملتمس بمجلس الشيوخ لدعم المملكة المغربية في نزاع الصحراء سنة 2019⁵.

كما تسجل مبادرات إيجابية كذلك لدعم المغرب كما هو الشأن في كولومبيا والبيرو. فقد عبر برلمانيون كولومبيون من الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد عن رفضهم لقرار الحكومة الكولومبية بإعادة الاعتراف

1 Diario de Sesiones del Senado, Publicación Oficial, Legislatura 358ª, Sesión 9ª, en miércoles 14 de abril de 2010.

2 Cámara de Diputados, Legislatura 364ª Sesión 23ª, en martes 17 de mayo de 2016.

3 Cámara de Diputados, Legislatura 365ª, Sesión 115ª, en jueves 18 de enero de 2018.

4 يمكن الرجوع إلى محاضر النقاش داخل مجلسي البرلمان البرازيلي المنشورة في الجريدة الرسمية للبرلمان:

- Requerimiento N° 37/07- de abril de 2007
- Diário do Senado Federal n° 182 de 2015
- Indicação n° 3, de 2015 16 de junho de 2015

5 Senado Federal Requerimento (RQS) N° 597, de 2019 -9 de julho de 2019.

بالجمهورية الوهمية، حيث تبنى 63 عضوا من أصل 108 عضوا يشكلون مجلس الشيوخ في أكتوبر 2022 ملتصقا بدعم المغرب واحترام سيادته ووحدته الترابية. وجاءت هذه المبادرة بعد قرار رئيس كولومبيا الجديد من التيار اليساري بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع البوليفاريو في غشت 2022.

وكانت جمهورية البيرو قد قررت استئناف علاقاتها مع البوليفاريو في 8 شتنبر 2021، عقب استقبال الرئيس البيروفي الجديد بيدرو كاستيو لما يسمى بوزير خارجية الجمهورية المزعومة، وقد ساهم تفهم النخب السياسية اليمينية في البيرو على مدى عدة سنوات لموقف المغرب من قضية الصحراء، في مبادرة مجموعة من أعضاء الكونغرس البيروفي في إطار مراقبة العمل الحكومي إلى استدعاء وزير الخارجية للمثول أمام لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس (البرلمان) وذلك من أجل توضيح الأسباب التي دفعت الحكومة لإعادة العلاقات مع الجمهورية المزعومة، فقد عارضت شريحة عريضة من السياسيين هذا القرار وهو ما دفع رئيس البلاد إلى تغيير مواقفه وقرر سحب الاعتراف وقطع العلاقات مع البوليفاريو قبل أن يقرر إعادة العلاقات مع الجمهورية المزعومة.

وختاما يمكن القول أنه على المستوى الداخلي تحتاج دول أمريكا اللاتينية إلى وضع ميثاق ديمقراطي بإجماع وطني يضع حدا للصراع الإيديولوجي بين الحكومات اليمينية واليسارية على حساب مصلحة الوطن، وهو السبيل الأمثل للاتفاق بشكل جماعي حول الخطوط العريضة الاقتصادية والاجتماعية لضمان مستقبل مستقر للشعوب، بدل تكييف مصلحة الوطن حسب التوجهات الإيديولوجية للحزب الحاكم.

ويظهر أن مصلحة المغرب في هذه المنطقة من العالم تخترق التوجهات السياسية سواء كانت يمينية أو اليسارية، فإن كان المغرب قد نجح إلى حد كبير في تجاوز سياسة الكرسي الفارغ في المنطقة والانفتاح على النخب السياسية اليمينية وتحسيسها بعدالة قضيته، فإن الانفتاح على التيارات اليسارية أصبح يفرض نفسه بقوة في الوقت الراهن.

إن السياسي المتمرس والرزين في أمريكا اللاتينية، إذا تجرد من انتمائه السياسي سيختار بدون شك المغرب كمحاور متميز وفاعل صاعد في القارة الإفريقية، بدل اختيار جمهورية وهمية لا تتوفر على مقومات دولة فبالأحرى المساهمة في بناء علاقات مستقرة ومثمرة مع غيرها من الدول.

فوز اليسار: المنعطف الكبير في تاريخ كولومبيا

د. محمد نعيمي

باحث بمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية- المغرب

مقدمة

كما يلاحظ ذلك ديفيد بوشنيل David¹ Bushnell، كانت كولومبيا، رغم أهميتها كبلد، واحدة من أقل دول أمريكا اللاتينية دراسة من قبل باحثي العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة وأوروبا، بحيث أن المراجع بصدها نادرة جدا. يرجع هذا لأسباب عدة؛ قد يكون أحدها أن كولومبيا كانت في حد ذاتها دولة بدون حركات كبرى للهجرة، وذات اقتصاد متوسط الحجم، إن لم يكن ضعيفا، مقارنة مع نظرائها في القارة. بيد أن كولومبيا هي، قبل كل شيء، بلد يقع خارج التمثلات والصور النمطية التي يُنظر بها إلى أمريكا اللاتينية من الخارج. وبالفعل، فإن البلد يتميز بخلوه من الطغاة وبوجود نظام ثنائية حزبية وتقليد انتخابي راسخ. أما بعض أحزابه السياسية، فعريقة مثلما هو شأن أعرق الأحزاب في الغرب. ناهيك عن مؤسسات نموذجية للديمقراطية الليبرالية. لكن كولومبيا عانت، في الوقت نفسه، من عنف هائل².

وكما يرى بوشنيل، فإن كولومبيا تعد اليوم البلد الأقل دراسة من بين بلدان أمريكا اللاتينية، وربما أقلها فهما. في حين أنها تمكنت من اجتذاب متخصصين في أدب أمريكا اللاتينية بفضل كاتبها الروائي الشهير والحائز على جائزة نوبل للآداب في 1982، غابرييل جارسيا ماركيز Gabriel García Márquez³.

هذه الملاحظة وقف عليها الباحث بالفعل، وهو يُنقّب، أثناء اشتغاله على موضوع المنعطف الكبير لليسار في كولومبيا، في أدبيات العلوم الاجتماعية التي تم إنتاجها حول هذا البلد. لذلك، سيلتفت القارئ شحًا كبيرا في المراجع المعتمدة في كتابة هذه الورقة، واعتمادا كبيرا على كتاب بوشنيل الذي يعتبر مصدرا لا مناص منه بالنسبة لباحثي العلوم الاجتماعية المهتمين بكولومبيا.

1 هو أكاديمي أمريكي ومؤرخ لاتينو أمريكي. من أوائل الأمريكيين الذين درسوا كولومبيا. كرس نفسه للتفكير في هذا البلد على مدى نصف قرن من الزمن، والتحقيق في تاريخه، وزيارته.

2 David Bushnell, Colombia: una nacion a pesar de se misma. De los tiempos precolombinos a nuestros días, Traducción de Claudia Montilla V, p. 9.

3 من أشهر رواياته، "مائة عام من العزلة" (1967).

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير ما اعتبره معظم المراقبين حدثًا سياسيًا تاريخيًا يتمثل في وصول اليسار إلى الحكم لأول مرة منذ مائتي عام في كولومبيا. فكيف يمكن تفسير وقوع هذا الحدث بعد نحو قرنين من الزمن بسط فيهما الحزبان الليبرالي والمحافظ هيمنتهم على الحياة السياسية في البلاد؟ ما هي العوامل التاريخية الكامنة خلف هذه السيطرة اليمينية على مقاليد الحكم؟ وما هي انعكاساتها السلبية، بل العنيفة، على التاريخ السياسي الحديث لكولومبيا؟ وأخيرًا ما هي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى القطيعة اليسارية المستجدة مع هذه الحقبة التاريخية؟

أولاً: الجذور التاريخية للصراع اليميني - اليساري في كولومبيا

تعتبر بوغوتا، عاصمة كولومبيا، ثالث أعلى العواصم ارتفاعاً في العالم (2625 م)، بعد لباز في بوليفيا (3640 م) وكيثو في الإكوادور (2850 م). ويقع وسط المدينة على سفح جبليّ مونسيراتي وجوادالوبي اللذين يرتفعان لأكثر من 3000 متر فوق سطح البحر. فالعاصمة محاطة بجمال خضراء تقع شرق سلسلة جبال الأنديز الممتدة على طول القارة الجنوبية. وإلى جانب السلسلة الشرقية، تقع السلسلتان الوسطى والغربية لجبال الأنديز اللتان يجري بينهما نهر الكاوكا. بينما يجري نهر الماجدالينا بين الجزئين الأوسط والشرقي لهذه الجبال. ويلتقي النهران عند شمال كولومبيا قبل أن يصبّ في البحر الكاريبي. وفي الشمال الغربي تقع منطقة الكاريبي الساحلية الأولى في كولومبيا والتي تقع أسفلها منطقة المحيط الهادئ وسواحلها. ينضاف إلى هذا التنوع الجغرافي تنوع عرقي مهم يشمل السكان الأصليين والسكان ذوي الأصول الأفريقية المنحدرين من العبيد الذين جلبهم الحكام الإسبان للعمل في المستعمرات. ناهيك عن السكان الذين تنحدر أصولهم من الإسبان أنفسهم والذين تعايشوا واختلطوا مع الأعراق الأخرى. وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تعزّز هذا التنوع العرقي بفضل هجرة عرب كثيرين استقروا في مناطق مختلفة من بلدان القارة اللاتينية¹.

"في البدء كانت الجبال، والسهول، والأنهار، وبصفة خاصة الجبال. ما من سمة جغرافية حددت معالم تاريخ كولومبيا مثل سلاسل جبال الأنديز". بهذه العبارة يفتتح بوشنيل كتابه "صناعة كولومبيا الحديثة: أمة رغم أنها"؛ مُتحدّثًا عن الشعوب التي سكنت كولومبيا قبل وصول

1 Bushnell, op. cit., p. 23.

المستعمرين الإسبان. ثم يذكر أولى المدن التي أسسها الإسبان بعد أول وصول لهم إلى شواطئ مدينة "لا جواخيرا" La Guajira في أقصى الشمال عام 1500، والتي يشكل أغلب سكانها الآن قبائل السكان الأصليين من "الجوايو" والمهاجرين العرب. بعد ذلك، وصلت القوات الإسبانية وأسست أول مدينة في كولومبيا، وهي ميناء "سانتا مارتا" عام 1526. وبعدها أسست مدينة "كارتاخينا"، على غرار مدينة "كارتاخينا" في جنوب إسبانيا. حدث ذلك قبل ذهاب القائد الإسباني جونثالو خيمينيث دي كيسادا Gonzalo Jiménez de Quesada مع 800 جندي عبر نهر "ماجدالينا" بحثًا عن منبع النهر. وقد وصل في نهاية المطاف إلى حيث عاشت قبائل "الموسيك"، فأسس مدينة "بوغوتا" عام 1538 وجعلها عاصمة لمستعمرة "غرناطة الجديدة"، كما أطلق المستعمرون على كولومبيا الحالية¹.

بيد أنه منذ أواخر القرن الثامن عشر، بدأت الروابط تضعف بين المستعمرة وبين البلاط الملكي في إسبانيا. وقد بدأت إرهابات الاستقلال مُتمثلة في عصيان مدني ضد فرض ضرائب على طبقات الشعب المختلفة. استمر مسار الاستقلال التدريجي، الذي تخللته حروب ومعارك ضد البلاط الإسباني، من 1810 حتى استقلال "غرناطة الجديدة" رسمياً عقب انتصار قوات المحرّر سيمون بوليفار Simón Bolívar في معركة "بويّاكا" Boyacá عام 1819. منذ ذلك التاريخ وحتى عام 1830، كان هذا الأخير رئيساً لكولومبيا العظمى التي كانت تضم آنذاك فنزويلا والإكوادور وبانما، قبل أن تنفصل تباعاً وتصبح دولة مستقلة. خلال هذه المدة استمرت الخلافات بين بوليفار ونائبه فرانثيسكو دي باولا سانتاندير Francisco de Paula Santander، مما ساهم في زرع بذور النزاع بين المحافظين والليبراليين، والذي سيرسّم ملامح تاريخ كولومبيا لقرنين تقريباً. أدى هذا الانقسام إلى حروب أهلية بين الجانبين منذ أواخر القرن التاسع عشر، حيث نشبت تسع حروب أهلية، آخرها حرب الألف يوم التي خلّفت نحو 40000 ضحية إضافة إلى المهجّرين. استمر العنف بين الطرفين طوال النصف الأول من القرن العشرين دون حرب أهلية واضحة، حتى جاءت نقطة حاسمة في تاريخ كولومبيا ما بعد الاستقلال، تمثلت في النزاع المسلح في النصف الثاني من القرن العشرين. ولعل هذه الفترة من تاريخ كولومبيا الحديث تعتبر أعنف فترات وأدماها نظراً لتعقّد النزاع وتعدّد أطرافه².

1 Bushnell, op. cit., p. 25.

2 Ibid, p. 72.

وحرى بالذكر أن هذا النزاع قد بدأ قبل ظهور الكارتيلات ومنتجين آخرين للكوكايين. فعقب اغتيال مرشح الحزب الليبرالي للرئاسة، خورخي إليسير جايطان Jorge Eliecer Gaitan في 09 أبريل 1948، نشب صراع عنيف بين الحزبين الأساسيين، الليبرالي والمحافظ، أدى إلى نحو 300000 قتيل. وهذا ما يعرف بـ "البوغوتازو" El Bogotazo، أي أحداث العنف التي اندلعت في العاصمة بوغوتا وأسقطت البلاد في قبضة العنف طوال عشر سنوات¹.

خلال هذه الفترة، انقلب الجنرال غوستابو روخاس بينياً Gustavo Rojas Pinilla على الرئيس المنتمي للحزب المحافظ. وقد أراد الجنرال أثناء حكمه الديكتاتوري إخماد الفصيلين السياسيين، فابتعد عنهما، وأغلق صحفهما، وأصدر عفوا شاملا، وعمد إلى نزع سلاح كلا الطرفين؛ مما أدى إلى اتحاد الحزبين معا (الليبرالي والمحافظ) وإنشاء الجبهة الوطنية التي عملت على تداول الحكم بين الطرفين كل أربع سنوات لفترة دامت ستة عشر سنة. لمناهضة هذه الوحدة، ظهرت ثلاث جماعات مسلحة، هي: جيش التحرير الوطني الكولومبي ELN الذي تأسس سنة 1964، والقوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC التي تكونت سنة 1964، وجماعة M-19 التي استمرت من 1974 حتى 1990 حين وقّعت اتفاقات السلام مع الحكومة الكولومبية. ومنذ نشأتها، انخرطت هذه الجماعات اليسارية المسلحة، التي عُرف عنها سعيها نحو إقامة عدالة اجتماعية، في عملية تحرير عدة مناطق من التراب الكولومبي².

وكرر فعل على هذه الحركات اليسارية المسلحة، ظهرت حركة يمينية، هي ميليشيات AUC (جماعة الدفاع الذاتي الموحدة) المدعومة من طرف الجيش الكولومبي المعارض لحرب العصابات ولكل من يتقاسم نفس التوجهات السياسية اليسارية. كان هذا إيذانا ببداية مواجهة طويلة بين الجماعات اليسارية المسلحة من جهة، وحركة اليمين المتطرف من جهة أخرى. غير أن تعقّد الصراع اليوم، لا يرجع فقط إلى النقاشات السياسية بين مختلف الفصائل، بل أيضا إلى عوامل كثيرة أخرى ومصالح ضمنية. فإذا كان الصراع قد نشأ إثر خلافات إيديولوجية، فإنه صار فيما بعد جد مرتبط بكبار تجار المخدرات وبكل الصناعة القريبة منهم (إنتاج، تحويل، نقل وغيرها)، فضلا عن صناعة الاستخراج النفطي³.

1 للمزيد، ينظر:

Arturo Alape, El Bogotazo : memorias del olvido, Biblioteca Nacional de Colombia, 2016

2 François Audet, Colombie: des intérêts divergents pour une guerre sans fin, Observatoire des Amériques, Avril 2003, p. 1.

3 Audet, ibid.

ودخلت عصابات تجار المخدرات خلال هذه السنوات على خط الصراع، وأشهرها كارتيل ميديين الذي يعتبر بابلو إسكوبار Pablo Escobar أحد أكبر أباطرته وأشهرهم. كانت الثمانينيات والتسعينيات سنوات الدم والخوف في كولومبيا، بحيث صار النزاع المسلح أكثر الأحداث تأثيراً في حياة الكولومبيين. لقد تسبّب هذا النزاع في نزوح قسري للملايين واختفاء عشرات الآلاف، فضلا عن آلاف القتلى ممن يسمون ¹Falsos positivos، وأغلبهم من سكان القرى البسطاء الذين قتلتهم قوات الجيش غير النظامية لتزيد من أعداد القتلى ².

هكذا تحولت الحرب ضد كبار تجار المخدرات إلى نزاع أهلي غير مسبوق أدى إلى زعزعة المجتمع الكولومبي واللاتينو أمريكي عموماً. وقد أدى توقف مفاوضات السلام في فبراير 2002 بين حكومة أندريس باسترانا Andres Pastrana والفارك إلى استفحال المعارك ونزوح مئات الآلاف من الكولومبيين. ويوجد حالياً ما بين مليونين وثلاثة ملايين من النازحين في البلاد³. وهم يتمركزون في المناطق الحضرية وفي الحدود، ويعيشون في ظروف فقر مدقع⁴.

ومع وصول الحكومة اليمينية الجديدة لألبارو أوريبّي Álvaro Uribe تجددت الأنشطة العسكرية، مما فاقم من ظاهرة النزوح الجماعي للسكان. ففي 07 عشت 2003، صوت الكولومبيون الذين أنهكهم الصراع، بكثافة لصالح حكومة يمينية قدمت وعوداً بوضع حد للنزاع مهما كان الثمن. هكذا أصدر أوريبّي مرسومه العسكري الأول في 10 شتبر من نفس السنة يقضي بخلق مناطق تحل فيها السلطة العسكرية محل الحكومات المحلية القائمة، حيث يمكن للسلطات العسكرية مراقبة المرور وتنقلات المدنيين وتقييد حق السكن وفرض حظر التجول ومنع المظاهرات الاجتماعية غير المرخصة. فضلاً عن القيام باعتقالات وعمليات تفتيش دون الحاجة لإصدار أوامر قضائية. ومع ذلك، يبقى من العسير إيجاد حلول لهذا النزاع، لأن تجارة المخدرات تذر، من جهة، أرباحاً طائلة لدرجة يصعب معها القضاء عليها.

1 "هو الاسم الذي أطلقته الصحافة الكولومبية على تورط أفراد من الجيش الوطني الكولومبي في قتل مدنيين غير محاربين، واصفة إياهم بأنهم ضحايا قتال في إطار النزاع المسلح الداخلي في البلاد. كان القصد من جرائم القتل هذه إظهارها كنتائج لعملية ناجحة ضد الاتجار بالمخدرات، من أجل حصول مرتكبيها على مكافآت (خلوهم إلى الراحة، الحصول على أوسمة أو تعويض مادي أو غيره). ورغم أن هيئات التحقيق الكولومبية قد سجلت حالات ترجع إلى سنة 1988، إلا أن تفاقم الظاهرة حدث ما بين 2006 و2009 بفضل برنامج تحفيزي لأفراد الجيش الوطني الذين أبانوا عن نتائج ضد حرب العصابات (ظهير 029 الصادر عن وزارة الدفاع سنة 2005). وترأمن ذلك بدوره مع ضغوط شديدة ومستمرة على وحدات الجيش الوطني للإبلاغ عن نجاحات عسكرية في إطار "سياسة الأمن الديمقراطي" لحكومة أوريبّي. وتعرف هذه الحالات في القانون الإنساني الدولي بالإعدام خارج نطاق القضاء، وفي القانون الجنائي الكولومبي بجرائم قتل ضد أشخاص محميين.

2 أحمد محسن، بين مطرقة الجيش وسندان عصابات المخدرات.. لماذا ينتفض الكولومبيون الآن؟، ميدان، الجزيرة، 24/05/2021.

3 OIM, Organizacion internacional para las migraciones. Diagnostico sobre la poblacion desplazada en Colombia. 2002 3

4 للمزيد، ينظر:

Gonzalez Bustelo M., Desterrados. Forced Displacement in Colombia, Cuadernos para el debate: 12, December 2001, MSF-Spain

ومن جهة أخرى، يجب الأخذ بعين الاعتبار المصالح النفطية والرهان الاستراتيجي الذي صار يمثلته للولايات المتحدة التنوع الجغرافي لإيراداتها النفطية وعدم الاكتفاء بمنطقة الشرق الأوسط¹.

أما بخصوص إنتاج المخدرات في كولومبيا، فإنه يعد مصدر رزق وطني حقيقي أكثر منه مجرد صناعة. يتعلق الأمر باقتصاد مواز يهم كل الشرائح الاجتماعية. ويبدو حالياً أن الحرب الأهلية تذر أموالاً كثيرة بالنسبة للذين يشاركون فيها (مختلف العصابات المسلحة، كبار تجار المخدرات أنفسهم، الطبقة السياسية الكولومبية، أو أيضاً المساهمة في توسع المركب العسكري-الصناعي الأمريكي)، مما يجعل السلام الدائم بعيد المنال على المدى المتوسط على الأقل. إن تجارة المخدرات تعتبر أحد أكثر الأنشطة المهمة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد منذ بداية الثمانينيات عندما سيطرت كارتيلات مديين وكالي على السوق، وجعلت من كولومبيا مركزاً لتحويل وتجارة الكوكا التي يجري إنتاجها في بيرو وبوليفيا².

إن انقسام الكارتيلات الكولومبية الأساسية وبرامج الزراعات البديلة التي تمولها أساساً الولايات المتحدة في بوليفيا والبيرو، جعل إنتاج الكوكا في هذين البلدين أمراً عسيراً، ما دام صغار الفلاحين البيروفيين والبوليفيين يتوفرون على بديل اقتصادي قانوني. ومع التزايد المستمر للطلب على الكوكايين، انتقل الإنتاج تدرجاً صوب كولومبيا التي وجدت نفسها هكذا تتوفر على بنيات تحتية للإنتاج والتحويل. ويُقدَّر الإنتاج السنوي للكوكايين في كولومبيا إلى حدود سنة 2002 بنحو 580 طن³.

وتستهدف إحدى استراتيجيات الحكومة الأمريكية مناطق الإنتاج مباشرة، خلافاً للاستراتيجيات السابقة التي كانت تستهدف مناطق العبور كالمكسيك وهايتي. فقد جرى، عبر "خطة كولومبيا" (11 يناير 2000)، الاتفاق على تعزيز قدرات الجيش، ووضع حد للتدهور الاقتصادي، فضلاً عن وضع استراتيجية لمحاربة المخدرات على الصعيد الوطني. وتقدر ميزانية هذه الخطة التي وضعتها إدارة كلنتون بـ 1.3 مليار دولار: 860 مليون منها منحت مباشرة لكولومبيا، و440 مليون للبلدان المجاورة لها (فنزويلا، الإكوادور وبناما) وللوكالات الأمريكية العاملة في مجال محاربة

1 Audet, op. cit., p. 2.

2 Audet, ibid.

3 للمزيد، ينظر:

Adam Isacson, La crise de la sécurité humaine en Colombie; La sécurité humaine en Amérique latine, Forum du désarmement 2002, Genève, Suisse

المخدرات. وقد استعمل جل هذه المساعدات في خلق فرقة عسكرية متخصصة في مكافحة المخدرات قوامها 2300 جندي، وتزويدها بأكثر من 70 مروحية. ورغم أن الخطة أدت إلى إحراق آلاف الهكتارات من حقول الكوكا، إلا أنها كانت مثار جدل من حيث فعاليتها كاستراتيجية لمحاربة المخدرات، بحيث أن إنتاج الكوكا تضاعف كثيرا منذ بداية الخطة. وعلى الميدان أدت الخطة إلى تعزيز الوجود الأمريكي في كولومبيا (560 مستشار عسكري و300 مدني)، مما كانت له آثار سلبية كخطر تعرض الأمريكيين للاحتجاز كرهائن (مثلا، مطالبة الفارك في 23 فبراير 2003 بتحرير بعض أسراها مقابل تحرير ثلاثة أمريكيين). كما أن الوجود الأمريكي القوي في منطقة معزولة تماما وسط الغابة على الحدود مع فنزويلا يثير أسئلة حول حقيقة الاستراتيجية الأمريكية التي تدور حول النفط. فتأمين استخراج النفط في كولومبيا، التي تعد سابع مزود للولايات المتحدة، يقتضي تخليص المناطق التي تحتوي على احتياطي من النفط من أبرز الجماعات المسلحة التي تُغريها هي الأخرى نفس المناطق لإنتاج الكوكا، فضلا عن تحديها للصناعة النفطية عبر شن هجمات منتظمة على أنابيب النفط. وقد جرى إنشاء فيلق جديد لحماية الأنابيب من هذه الهجمات بمساعدة خبراء أمريكيين، حيث قدمت إدارة بوش 98 مليون دولار للحكومة الكولومبية. وفي 11 غشت 2002، أعلن أوربيي حالة الطوارئ وحدد التوجهات الكبرى لسياسته الأمنية التي تقوم على خلق شبكة واسعة من المخبرين يفوق عددهم أكثر من مليون شخص، ووحدة تتكون من 25000 عسكري مزارع¹.

إن هذا المسار الدامي من النزاع المسلح والعنف، والذي شكّل عاملا أساسيا في تاريخ الجمهورية الكولومبية على مدار قرنين منذ استقلالها؛ لا يمكن فصله عن ممارسات المستعمرين الإسبان طوال ثلاثة قرون، والتي قضت على كثير من عادات ولغات السكان الأصليين، ورَسخت ممارسات تتصف بالعنف يصعب تغييرها بين عشية وضحاها².

ثانيا: 2019-2021 كفترة حاسمة في المنعطف اليساري في كولومبيا

راهنًا، تعاني كولومبيا، القوة اللاتينية الأمريكية الثالثة، من تدهور مستمر لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. فقد أصبح الفقر يشمل 38% من السكان، ونحو 13% منهم يعانون من الفقر المدقع³. كما أن الفوارق الاجتماعية ما

1 Audet, op. cit., p. 2-3.

2 أحمد محسن، بين مطرقة الجيش وسندان عصابات المخدرات... نفس المرجع.

3 أطلقت الأمم المتحدة في عام 1995 مصطلح الفقر المطلق أو الفقر المدقع لوصف حالة الحرمان الشديد من الحاجيات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية ومياه الشرب ومرافق الصحة والإيواء والتعليم والمعلومات. ويُقصد بالفقر المدقع من يعيشون دون عتبة الفقر، أي بأقل من 1.25 دولار في اليوم وفق أسعار عام 2005. وهو المعيار الذي وضعه البنك الدولي.

فتتت تتزايد منذ سنة 2014، بينما يعاني أكثر من 25% من السكان من انعدام الأمن الغذائي المزمن. وقد تفاقمت هذه الآفات من جراء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي نشبت في 24 فبراير 2022. كما أن نحو 45% من العمال يشتغلون في القطاع غير المهيكّل، و13.4% من السكان النشطين يعانون من البطالة. في هذا السياق، شهدت كولومبيا موجتين احتجاجيتين كبيرتين ضد غلاء المعيشة وضد الفوارق الاجتماعية (2019-2021)، واللتان تعرضتا للقمع من قبل الحكومة اليمينية السابقة لإيبان دوكي euquD .¹návl

ففي أواخر شتنبّر 2019، انطلقت مسيرات طلابية عقب تفجر فضيحة فساد في جامعة ديستريتال latirtsid dadisrevinU ، فجرى قمعها. وإزاء استعمال العنف المفرط من قبل قوات جهاز مكافحة الشغب damsE ، نظم طلاب جامعة خابريانا anaireval dadisrevinU مظاهرات في الشارع الرئيسي للعاصمة بوغوتا. أضيف إلى هذه الاحتجاجات عنصر آخر مؤجّج تمثل في المصادقة على الفصل 44 من ميزانية 2020. وهو الفصل الذي يتيح للدولة استخدام الموارد المخصصة لها من أجل أداء مصاريف "الأحكام الصادرة ضد الأمة". ودير بالتسجيل، أنه بخلاف البلدان الأخرى في المنطقة، لم تعرف كولومبيا نظاما ديكتاتوريا. ولكنها، أخضعت حكومتها للإملاءات الاقتصادية الدولية ولمصلحة الرأسمال الخاص على حساب الصالح العام. ولم تكن السلطة في حاجة إلى إعلان حالة الاستثناء لأن الكفاح ضد سياساتها اللاشعبية بقي قطاعيا ومشتتا. بيد أنه فيما بعد لوحظ بروز سيرورة استقلالية وإعادة الشرعية للحركة الطلابية التي أصبح لها بعد وطني يتجاوز ما هو محلي. ومن ثمّ، كان يجري التساؤل عن يقظة وشيكة للشعب الكولومبي من أجل وحدته².

أما في 22 نونبر 2019، فقد نُظمت مظاهرات سلمية حاشدة ضد سياسات الرئيس اليميني دوكي الرامية إلى تغيير قوانين المعاشات والتعليم والصحة العمومية، وضد سياسات العنف المتمثلة في اغتيال النشطاء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وقضايا البيئة. فالإضراب العام الذي دعت إليه النقابات العمالية، سرعان ما التحق بالاحتجاجات المصاحبة له الطلبة والسكان الأصليون ومنظمات حماية البيئة، فضلا عن تنظيمات المعارضة. وبحسب بلاغ صادر عن اللجنة الوطنية للإضراب،

1 Ventura, op. cit., p. 1.

2 محمد نعيمي، الموجة الاحتجاجية الجديدة في أمريكا اللاتينية، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2020، منشورات مرصد أمريكا اللاتينية، الرباط، المغرب، ص 73.

فإن "كولومبيا انتصرت في هذا اليوم التاريخي للتعبئة المواطنة" التي قدّر عدد المشاركين فيها بأكثر من مليون نسمة. في حين قدّر وزير الداخلية عددهم بقرابة 207000 متظاهر، وأكد على سلمية المظاهرات بصفة عامة، ما عدا "بعض المخربين الذين يريدون زعزعة النظام العام" على حد قوله. وقد أدت الاضطرابات التي أعقبت هذه المظاهرات السلمية إلى مقتل ثلاثة أشخاص حسب بلاغ لوزير الدفاع. وقد اختتم يوم التعبئة بقرع الأواني المطبخية في العاصمة بوغوتا أكثر من ساعتين لاستنكار عنف شرطة مكافحة الشغب. كما قُرعَت الأواني كذلك في كالي (غرب البلاد)، ثالث أكبر مدينة في البلاد، حيث سنّ العمدة حضرا للتجول من الساعة مساءً حتى السادسة صباحاً بسبب ما وقع من "أحداث عنيفة" و"أفعال نهب"¹.

وحري بالذكر وقوع هذه التعبئة في الوقت الذي فقد دوكي أغلبيته في البرلمان وأصبح يعاني من تدني شعبيته (% 69 من اللاشعبية) وفق استطلاعات الرأي. وقد تراجع حزبه (الوسط الديمقراطي) كثيراً في الانتخابات المحلية التي جرت في أكتوبر 2019. وعلاوة على استيائهم من السياسة الأمنية التي تركز على محاربة المخدرات، يستنكر المتظاهرون ميول الحكومة نحو تحرير أكثر لسوق الشغل وإضعاف الدعم العمومي لأنظمة التقاعد لفائدة القطاع الخاص وتأخير سن التقاعد. ناهيك عن مطالب الطلبة بدعم أكثر للتعليم العمومي، ومطالب السكان الأصليين بإجراءات للحماية عقب اغتيال 431 منهم منذ وصول دوكي للحكم في غشت 2018².

علاوة على هذه الاحتجاجات، عرفت البلاد سنة 2019 مجموعة من الأحداث: هجوم جيش التحرير الوطني ضد مدرسة الشرطة في سانطاندير، ثم قرار دوكي وضع حد لمفاوضات السلام مع هذه الجماعة المسلحة: أزمات دييلوماسية مع فنزويلا وكوبا؛ إطلاق سراح هرنانديز سولارتي zednánreH etraloS الشهير بخيسوس سانتريتش [hcirtnaS súsé] (زعيم سابق في الفارك)، ثم اعتقاله من جديد؛ الإعلان الرسمي بإعادة حمل السلاح من قبل بعض قدامى قادة الفارك؛ مثول الرئيس الأسبق ألبارو أوريبّي أمام المحكمة العليا بسبب شهادات مزورة؛ استقالة وزير الدفاع بعد تفجّر عدة فضائح حول تدبيره³.

1 En Colombie, les manifestations contre la politique du gouvernement font plusieurs morts, Le Monde, 22/11/2019.

2 Ibid.

3 Frédéric Massé, Ni guerre ni paix en Colombie, in Olivier Dabène (dir.), Amérique latine, L'année politique 2019/ Les Etudes du CERI, n° 245-246, janvier 2020 [en ligne, www.sciencespo.fr/ceri/fr/papier/etude], p. 25.

إن حالة الاستقطاب العميق هذه داخل المجتمع الكولومبي حول مسألة السلام وتعذر إيجاد حلول ناجعة لها رغم الجهود المبذولة، ترجع إلى ثلاثة عوامل. يرتبط الأول بالانقسامات داخل الجماعات المسلحة والتخلي عن عملية السلام من قبل جزء من قيادتها القديمة. أما العامل الثاني، فيحيل على الوضعية الأمنية المتأزمة من جراء تزايد العنف واستئناف المعارك في عدة مناطق. وأخيرا، يتجلى العامل الثالث في تحول تنفيذ اتفاقيات السلام، على ما يبدو، إلى انشغالات ثانوية بالنسبة للرأي العام الكولومبي والمجتمع الدولي، وذلك بسبب توتر الأوضاع في فنزويلا وما يحدث بها من تهديدات بالتدخل العسكري¹.

في سياق متصل، أحصى تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر في نهاية 2018 خمسة نزاعات مسلحة في كولومبيا. فرغم اتفاقيات السلام الموقعة وانخفاض أرقام العنف المرتبطة بالنزاع المسلح، يرى التقرير أن التهدة لم تعم البلاد بعد. ففي بعض المناطق، لوحظ إعادة تشكيل التحالفات الحربية لأن الميدان الذي تركه انسحاب الفارك فارغا سرّج تجدد المعارك بين الجماعات المسلحة غير القانونية من أجل مراقبة المناطق التي اعتُبرت استراتيجية².

أما في سنة 2019، فقد أجمت عوامل مختلفة هذا التوجه نحو العنف، بحيث انتقل عدد المنشقين من الفارك من نحو 300 غداة توقيع اتفاقيات السلام إلى أكثر من 2000. أما عدد محاربي جيش التحرير الوطني، فقد نزايد من 0051 إلى أكثر من 2500. إضافة إلى ذلك، هناك الحضور المتزايد للكارتيلات المكسيكية للمخدرات في جزء مهم من التراب الكولومبي من جهة؛ وإطلاق سراح أكثر من مائة من قدامى قادة الجماعات شبه عسكرية" من السجون الأمريكية، والذين عادوا للبلاد لاستعادة ممتلكاتهم من جهة أخرى. هناك مصدر آخر للقلق يكمن في ارتفاع أرقام إنتاج الكوكايين سنة 2019³. أخيرا، وعلى وجه الخصوص، هناك تزايد في أعداد اغتياالات القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان (أكثر من 155 حالة) وقدامى محاربي الفارك (أكثر من 52 حالة)⁴.

إضافة إلى هذا وذاك، استمر نزوح الفنزويليين بكثافة طيلة سنة 2019 بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية والإنسانية لبلادهم. ففي نهاية

1 Massé, op. cit., p. 27.

2 CICR, « Cinco conflictos armados en Colombia ¿ qué está pasando ? », 6 décembre 2018 (www.icrc.org/es/document/cinco-conflictos-armados-en-colombia-que-esta-pasando).

3 في سنة 2018، بلغ إنتاج الكوكايين 1120 طن حسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهو رقم قياسي.

4 Massé, op. cit., p. 29.

غشت 2019 بلغ عددهم في كولومبيا أكثر من مليون ونصف حسب السلطات. وإذا كانت موجات الهجرة هذه قد تم استيعابها نسبيا من قبل المجتمع الكولومبي، فإن هذا التضامن بدأ يتبدد، حيث صار الكولومبيون يهتمون أكثر فأكثر الفنزويليين بكونهم مصدر كل آفات بلدهم (انحراف، بطالة، دعاة). أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد خلقت الأوضاع في فنزويلا توترات شديدة أيضا في المنطقة. فعقب اعتراف الرئيس الكولومبي دوكي بالرئيس الفنزويلي المؤقت و"المنصب ذاتيا" خوان غوايدو في 23 يناير 2019، قطع البلدان من جديد علاقتهما الدبلوماسية. كما ازداد التوتر بعد ذلك خاصة بعد كثرة الحديث حول إمكانية تدخل عسكري في فنزويلا. وخلافا لما كان متوقعا، تمكن نظام نيكولاس مادورو من الصمود. وفي 11 سبتمبر 2019، قام المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية AEO¹ بإعادة تفعيل معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة باعتبار أن الأوضاع في فنزويلا صارت تمثل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين. وقد أثار هذا القرار انتقادات شديدة في أوساط الطبقة السياسية الكولومبية التي يهتم جزء منها حكومة دوكي باللعب بالنار والعمل لمصلحة واشنطن².

وبعد ثلاث سنوات من توقيع اتفاقات السلام، دخلت كولومبيا في فترة من الشك خاصة وأن الرئيس دوكي مذ وصل إلى الحكم في غشت 2018، وهو يعاني من أزمة حكم ومن انعدام الرؤية. فحكومته، التي توجد بين مطرقة أنصاره الذين يواصلون إشهار شبخ التشايفية والكاستروية، وبين سندان يسار جذري يحاول الاستفادة من تصاعد موجة الاستياء، فشلت في حل المشكلات المطروحة. ففي 2019 أدت تداعيات فضائح الفساد في أوساط الطبقة السياسية وداخل الجهاز القضائي إلى تفاقم عدم ثقة المواطنين تجاه نخبهم. وخلافا للتوقعات، تُرجم انعدام الثقة هذا بتصويت أكثر استقلالية وبتجديد سياسي في أكبر المدن (بوغوتا، ميديين، كالي، قرطاجنة، وسانتا مارتا) إبان الانتخابات الجهوية في 27 أكتوبر 2019. وإذا كانت إعادة تركيب المشهد السياسي هذه ما زالت خجولة في عدة مناطق من البلاد بسبب استمرار ممارسات الزبونية والفساد وشراء الأصوات والعنف السياسي، فإن هذه الانتخابات بيّنت أن التغيير ممكن وأن الكثير من الكولومبيين استعادوا الأمل رغم كل الصعوبات. لذلك، ففي أواخر 2019 ظل هؤلاء يعتبرون أن الحكومة لا تبالي بمطالبهم³.

1 Organización de los Estados Americanos.

2 Massé, op. cit., p. 30.

3 Ibid., p. 31.

من ثمّ، تجددت المظاهرات سنة 2021، خاصة في 28 أبريل كيوم دشن انطلاق مرحلة جديدة في تاريخ الاحتجاجات بكولومبيا، بحيث تحول الإضراب العام الذي دعت إليه المركزيات النقابية إلى انتفاضة شعبية كبرى. ففي هذا اليوم، شهدت عواصم الإدارات¹ احتجاجات شارك فيها العمال والعمال غير النظاميين والطلبة وتنظيمات الأحياء والنساء وجماعات السكان الأصليين والأفرو كولومبيين. هذا فضلا عن تنظيمات اجتماعية أخرى انضمت إلى التعبئة الاجتماعية كسائقي الشاحنات في كل البلاد ومزارعي الكوكا في الجنوب الغربي. وتعد هذه الانتفاضة الشعبية امتدادا للاحتجاجات الحضرية ليوم 21 نونبر 2019، مع فارق هذه المرة يتجلى في انضمام المدن الوسطى والمناطق القروية للتعبئة، مما رفع عدد المشاركين فيها إلى قرابة خمسة ملايين. لذلك، تمّ تحقيق مجموعة من النتائج، منها إسقاط الإصلاح الجبائي (الذي كان يستهدف الطبقات المتوسطة والفقراء بالرفع من رسوم القيمة المضافة على السلع والخدمات)، رحيل وزير المالية وفريقه الاقتصادي، استقالة وزيرة الشؤون الخارجية، تعثر مشاريع إصلاحات الصحة وأنظمة التقاعد والشغل في الكونغريس².

وقد جُوبهت هذه الاحتجاجات والمظاهرات بعنف من طرف قوات الشرطة وقوات مكافحة الشغب؛ ما أسفر عن أكثر من 40 قتيلًا و1000 معتقل وقرابة 1000 مُحتفٍّ بحسب تقارير هيومان رايتس ووتش. ناهيك عن آلاف التهديدات بالقتل في الأيام العشرة الأولى من المظاهرات. ورغم النتائج المذكورة التي حققتها هذه الموجة الاحتجاجية، ظلت قطاعات عريضة من المجتمع الكولومبي تطالب بتغييرات حقيقية في سياسات إدارة البلاد المتعلقة بالتعليم والصحة والقضايا البيئية والأمن وممارسات أجهزة الشرطة³.

هكذا ساهمت هذه الديناميات الاحتجاجية الممتدة من 2019 إلى 2021 في فوز غوستافو بيترو (Gustavo Petro) في 19 يونيو 2022، أصبح عمدة بوغوتا السابق أول رئيس يساري (وسط اليسار) في تاريخ كولومبيا، فاز بـ 05.4% مقابل 47.3% لخصمه رودولفو هيرنانديز (Rodolfo Hernández) (يمين مستقل).

يندرج هذا الانتصار لليسار في كولومبيا في يونيو 2022 ضمن دينامية كبرى تؤكد صعود اليسار منذ 2018 في عدة بلدان من أمريكا اللاتينية كالمكسيك

1 Departamentos.

2 Colombie: un peuple en résistance, les Cahiers de l'Antidote, n° 9, mai 2021, Editions Syllepse, Paris, p. 5.

3 أحمد محسن، بين مطرقة الجيش وسندان عصابات المخدرات... نفس المرجع.

والأرجنتين وبوليفيا والبيرو، وخاصة في الشيلي. وهو نفس المسار الذي تواصل مع عودة اليسار في البرازيل بانتخاب لولا دا سيلفا avliS ad aluL ، الرئيس الأسبق، في أكتوبر 2022. وتعود هذه الدينامية أساسا إلى ما عرفته بلدان المنطقة عموما من تدهور مستمر للوضع الاقتصادي اقصادية وللحياة الديمقراطية منذ عقد من الزمان. وهو التدهور الذي لم تتمكن أي حكومة من إيقافه مهما كان لونها السياسي.

وبالفعل، فقد عرفت أمريكا اللاتينية، منذ الأزمة المالية الدولية لسنة 2008، وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية الأكثر سوءا، والتي تفاقمت من جراء التأثيرات الكارثية لجائحة كورونا في هذه المنطقة التي تعد الأكثر تعرضا للإصابات بمعوية الولايات المتحدة الأمريكية. وكما هو حال بلدان لاتينو أمريكية أخرى، جرت الانتخابات التشريعية والرئاسية الكولومبية الأخيرة (2022) على خلفية أزمة سوسيو اقتصادية وشك سياسي جذري موجه ليس فقط ضد الحكومة السابقة التي عوقبت بشدة، بل ضد كل القوى السياسية التقليدية. وهي الانتخابات التي قادت تحالف وسط اليسار "الميثاق التاريخي" إلى سدة الحكم¹.

ثالثا: التحالفات السياسية والتوجهات الأولى للييسار

يدشن انتخاب بيترو لحظة سياسية جديدة في كولومبيا لأنه يوطر تطلعات قسم عريض من المجتمع خاصة في أوساط الشبيبة الحضرية والقطاعات النسائية والحركات الاجتماعية. وهي، عموما، تطلعات نحو السلام والعدالة الاجتماعية والمساواة المواطنة والنهوض بحقوق الأقليات ونبذ الطبقة الحاكمة والمطالبة بتجديد الممارسات السياسية وتحديث الحياة الديمقراطية وتطهيرها. بيد أن هذا النصر التاريخي لم يضع حدًا للتقاطب السياسي الحاد بين هذا الجزء من البلاد (الحواضر ومناطق الحدود والسواحل) وبين المناطق الداخلية الأكثر محافظة، والتي ساندت المرشح اليميني هيرانانديز أثناء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. لذلك، على بيترو أن يتعامل مع هذا الواقع السياسي ويواجه معارضة الحزب اليميني "الوسط الديمقراطي" الذي تمت إزاحته من الحكم بعد هيمنة سياسية للعقدين الأخيرين. كما يجب عليه كذلك أن يتعامل مع القوات المسلحة المعادية له على الدوام لكونه محاربا سابقا في حركة M-19 في الثمانينيات، ومؤيدا للسلام والتفاوض مع قوات الفارك وجيش التحرير الوطني، ولضرورة إخضاع الجيش لمسار العدالة الانتقالية.

1 Ventura, op. cit., p. 1.

هذا فضلا عن مواقفه الخاصة الداعية إلى إلغاء تجريم مزارعي الكوكا، بحيث يراهن على تنمية المناطق القروية عبر برامج تضمن للفلاحين مداخل قارة وكريمة تخلصهم تدرجا من التبعية لتجارة أوراق الكوكا. كما يعَد الرئيس الجديد بالتصدي لاختراقات جهاز الدولة من طرف الجريمة المنظمة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات. وبموازاة ذلك، يريد فتح فضاء للتفاوض القضائي مع الجماعات الإجرامية وفق مقتضيات العدالة الانتقالية مقابل وقفهم للعنف ولأنشطتهم اللاقانونية وحجز ممتلكاتهم والموارد المالية المتأتية من تلك الأنشطة قصد تمويل سياسات جبر ضرر الضحايا. أما بصدد مسألة الأمن العمومي، فإنه يريد فصل القوات الأمنية عن السلطة العسكرية، وحل الفرقة المتنقلة لمكافحة الشغب المسؤولة عن قمع الحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة¹.

كما يتوخى الرئيس الجديد التطبيق التام لاتفاقات السلام الموقعة مع الفارك والتي جُمدت منذ انتخاب دوكي². ويخص الأمر تحديدا ضمان تمويل برامج إعادة إدماج مثمرة لقدماء محاربي هذه الجماعة، والقيام بإصلاح زراعي وبالاستثمار في المناطق القروية. كما أنه يريد التفاوض من جديد مع جيش التحرير الوطني بعد قطيعة 2019 بدعم من البلدان التي انخرطت في العملية منذ 2016 (البرازيل، الشيلي، كوبا، الإكوادور، فنزويلا والنرويج). وبهذا الصدد، اقترح في 50 يوليو 2022 وقف إطلاق النار مع هذه الجماعة المسلحة لإتاحة انطلاق مسار التفاوض. وقد لاقت هذه المبادرة استحسان قائد الجماعة إيليسير إرلنتو تشامورو ahC otnilrE recéilE orrom الذي عبر عن موافقته لاستئناف المحادثات قصد إقامة السلام. وفي نفس الوقت، أعاد الرئيس إطلاق دعوته للتفاوض مع كل الجماعات المسلحة في البلاد بما فيها الجماعات شبه العسكرية³.

تشكّل هذه الأهداف والعمليات أساس "الاتفاق الوطني الكبير" الذي يريد بيترو إطلاقه، عبر تعبئة أكبر عدد من الأحزاب السياسية بعيدا عن معسكره الخاص، حول هذا المشروع الذي سيمكّنه من إقامة سلام دائم. ويخص الأمر أساسا أنصار الرئيس الأسبق خوان مانويل سانتوس am nau|sotnaS leun (2010-2016) الذي أطلق مع الفارك اتفاق السلام، فضلا عن بعض القطاعات من الحزبين الليبرالي والمحافظ. وعبر هذه الاستراتيجية،

1 Ventura, ibid., p. 2.

2 لمزيد من التعميق حول عملية السلام في كولومبيا يمكن الرجوع إلى الحسين الأكل، الحكومة الكولومبية وقوات فارك: سبل بناء السلام وإنهاء النزاع، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2021، ص 81. أو محمد بوبوش، المستقبل السياسي في كولومبيا بعد توقيع اتفاق السلام، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2016، ص 19.

يأمل بيترو إظهار تفهمه لمصالح القطاعات الاقتصادية الوطنية وبعث رسالة للأسواق والمستثمرين الدوليين. هكذا استطاع الرئيس الجديد، الذي لا يتوفر على أغلبية في الكونغريس (مجلسي الشيوخ والنواب)، أن يكون أغلبية بفضل دعم نواب الحزب الليبرالي والحزب الاجتماعي للوحدة الوطنية، والتحالف الأخضر والأحزاب المستقلة. وعلى أساس هذه التحالفات، يمكن لبيترو مباشرة بعض الإصلاحات وبداية ولايته من موقع قوة إزاء القوات المسلحة، فضلا عن عزل اليمين "الأوريبي" في المعارضة. وبهذا الصدد، بعث بيترو رسالة قوية بتعيينه المدعي العام السابق لمكافحة الفساد في ميديين إيبان بيلاسكيز zeuqsálev navi وزيرا للدفاع، وهو الذي يرتبط مساره المهني بمحاربة الروابط المصلحية وروابط الفساد بين الطبقة السياسية وجهاز الدولة والمليشيات والعسكر والجريمة المنظمة. غير أن منح حقائب وزارية مهمة للحزب الليبرالي (التربية والاقتصاد والفلاحة) خلق بعض التوترات في أوساط قطاعات أكثر يسارية في تحالف بيترو، إذ يسود الاعتقاد في أوساطها بأن مركز الثقل في الحكومة يميل كثيرا نحو وسط اليمين¹.

في سياق متصل، يريد بيترو البدء بإصلاح جبائي (مكافحة التهرب الضريبي، زيادة الرسوم الجمركية على عدة سلع مستوردة، إدخال ضريبة تدرجية على الدخل والممتلكات قصد الرفع من المساهمة الضريبية للفئات الأكثر ثراءً في البلاد) من المتوقع أن يخلق 11 مليار دولار كموارد جديدة بالنسبة للدولة من شأنها إتاحة تمويل سياسات إعادة التوزيع الاجتماعي (تقاعد، صحة، تربية، سكن) ومحاربة الفقر واللامساواة. وعلى المدى البعيد، يجب على هذه الدينامية مواكبة التغير التدريجي للنظام الاقتصادي برمته، والذي يقوم حاليا بالأساس على الربح المرتبط باستغلال واستخراج الموارد الطبيعية، المعدنية منها والزراعية والطاقة (النفط والغاز). ويتوخى الرئيس نقل الاقتصاد الوطني "الاستخراجي" نحو نموذج مستدام، خال من الكربون، وموجه نحو إشباع حاجات السكان؛ اقتصاد يعتمد الفلاحة المعيشية المستدامة والتجديد التكنولوجي والمعرفة في خدمة الانتقال الطاقوي والمناخي والبيئي. في هذا الإطار، أعلن الرئيس إيقاف تقنيات التكسير الهيدروليكي المستعملة في استكشاف موارد الصخر النفطي. كما ستشعر الحكومة في مراجعة جميع عقود امتياز التنقيب عن النفط الموجودة في البلاد. وسيكون هذا الموضوع في قلب العلاقات الجديدة التي ينوي بيترو إقامتها مع الولايات المتحدة. ومن دون تصور قطيعة مع واشنطن، فإن بيترو، الذي سبق أن عبر عن حياده في

1 Ventura, ibid., p. 4.

الحرب الروسية الأوكرانية، يتوخى تأكيد تموضع أكثر سيادية. فهو يريد، مثلا، مراجعة شروط اتفاقية التجارة الحرة مع واشنطن، وإعادة توجيه البرامج المكثفة في مجال التعاون المالي والأمني معها نحو مشاريع حكومية جديدة (اتفاق السلام، الإصلاح الزراعي، المساعدة على التنمية الفلاحية وغيرها)¹.

ديبلوماسية، تشكّل مسألة فنزويلا موضوعا مهما في صلب العلاقة مع واشنطن، بحيث أن بيترو يريد تطبيع العلاقات مع كاراكاس، خاصة وأنه تحادث مع نيكولاس مادورو بعد انتخابه في 91 يونيو 2022. وقد أعلن الرئيسان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما، فضلا عن إعادة فتح الحدود الواسعة المشتركة بينهما قصد فسخ المجال أمام التبادلات والحركة البشرية خاصة المتعلقة بالمهاجرين الفنزويليين المقيمين في كولومبيا. في هذا الملف الحساس، يريد بيترو دعم وتسهيل الحوار بين الحكومة الفنزويلية والمعارضة من أجل إجراء انتخابات بإمكانها أن تشكل مجالا للتفاهم بين بوغوتا وواشنطن. كما تهتم الأخيرة بتموضع الحكومة الجديدة إزاء الصين كمنافس كبير ما فتئ يقوي وجوده في كولومبيا. فالصين هي الشريك التجاري الثاني لها خلف الولايات المتحدة، والشريك الأول لمجموعة دول الأنديز التي تضم، فضلا عن كولومبيا، بوليفيا والإكوادور والبيرو. ويُعد ميτρο بوغوتا الذي يوجد في طور البناء رمز الوجود الصيني في كولومبيا. كما عبر بيترو مرارًا، خلال حملته الرئاسية، عن أمله في تعميق علاقات بلاده مع الصين في مجالات التجارة والتنمية الفلاحية والقروية والانتقال الطاقوي ومكافحة التغير المناخي².

خاتمة

إذا أمكن القول إنه لإنجاز تاريخي مهم بلوغ اليسار في كولومبيا إلى سدة الحكم، فإن الأهم يكمن في مدى قدرة الحكومة الجديدة على تحقيق مجموع مشاريعها والدفع بتوجهاتها في مجال السياسة الداخلية والاقتصادية والخارجية. ويبدو أنه مما يصعب هذه المهمة، أن السياق الراهن ليس هو نفس السياق الذي وصل فيه بيترو وحلفاؤه إلى السلطة وتمكنوا فيه من بناء تحالفات موسعة بغية تطبيق البرنامج الذي جرى انتخابهم في ضوءه. وبالفعل، فقد جرت مياه كثيرة تحت الجسر، بحيث تفاقمت الأوضاع الدولية والسياق الاقتصادي من جراء تداعيات الحرب في أوكرانيا التي

1 Ventura, ibid., p. 5.

2 Ibid., p. 6.

تواصل للعام الثاني، وبسبب العقوبات المفروضة على روسيا من طرف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لقد انضافت إلى الأزمة الطاقية والغذائية العالمية أزمات ديون الدول والتضخم المعظم وارتفاع سعر الدولار وخطر ركود اقتصادي شامل.

في ظل هذه الظروف، سيتعرض طموح التحولات البنوية المأمولة حكوميا لمجموعة من العراقيل بسبب هذا السياق المتأزم الذي يشهد تراجع التزامات الدول في العالم لفائدة التغير المناخي على حساب انطلاقة الإنتاج والاستهلاك العالميين للطاقات والمحروقات الأحفورية. أمام تدهور كل المؤشرات الاقتصادية والمالية الدولية، لا تمتلك الحكومة الجديدة في كولومبيا إلا هامشا ضيقا للمناورة من أجل تمويل مختلف مشاريعها، خاصة الفورية منها، على خلفية أزمة اجتماعية لم يتم تجاوزها بعد، ومن شأنها أن تتأجج في قادم الشهور.

هذا هو السياق الذي في ظله يتوجب على الرئيس بيترو، من جهة أولى، الحفاظ على الانسجام في صفوف حلفائه (في اليسار وفي وسط اليمين) ووفائهم قصد الاستمرار في ممارسة الحكم ومواجهة المعارضة اليمينية وكل الجماعات المصلحية المعادية له داخل أجهزة الدولة والقوات المسلحة وفي أوساط الجريمة المنظمة. كما يجب عليه، من جهة أخرى، أن يحافظ على الدعم المستمر للقواعد الاجتماعية والمناضلة التي أوصلته إلى السلطة.

الجريمة المنظمة والوضع الأمني في أمريكا اللاتينية

عبد الناعيم سعيد

باحث في طور إعداد دكتوراه حول العلاقات المغربية اللاتينية

بعد نهاية جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية الخانقة التي خلفتها، عادت مسألة الأمن في أمريكا اللاتينية إلى الواجهة من جديد، كواحدة من أكثر الأمور مدعاة للقلق بالنسبة للمواطن اللاتيني، وأخطر تهديد يواجه المنطقة. تكفي الإشارة إلى معطيين اثنين، أولهما أن سبعة من البلدان العشرة الأولى، التي سجلت أكبر نسب للجرائم حول العالم سنة 2022، تنتمي كلها إلى منطقة أمريكا اللاتينية.

ويتمثل المعطى الثاني في أن 11 بلدا من قائمة البلدان العشرين الأكثر خطورة في العالم تنتمي كذلك إلى أمريكا اللاتينية. هي معطيات كشف عنها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (ONUDD) سنة 2022، وهي كفيلة بأن تجعلنا نعتبر بأن الأمن يعد أكبر تحد تواجهه حكومات بلدان المنطقة.

يعد المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى المنطقة الأكثر إجراما في منطقة أمريكا اللاتينية ككل. ويضم ثلاثة بلدان وهي الهندوراس وغواتيمالا والسلفادور. هي بلدان صغيرة وفقيرة وغير متكافئة، وموقعها الجغرافي جعل منها بلدا للعبور بالنسبة للتجار غير المشروع بمختلف أشكاله، ما جعل من المنطقة أرضا خصبة لنشأة وتكاثر الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيها أوروبا، وهو ما خلف نسب الإجرام العالية التي تسجلها المنطقة كل سنة.

إلا أن انتشار الجرائم ليس بالمسألة المستجدة على المنطقة، فالإجرام ظاهرة مزمنة في أمريكا اللاتينية في مجملها. فقد أظهرت الأرقام الرسمية للأمم المتحدة، أن المنطقة شهدت حوالي 2,3 مليون جريمة خلال العقدين الأخيرين إلى حدود سنة 2018. ويترجم هذا الرقم إلى نسبة كبيرة للغاية تبلغ 50 بالمائة من الجرائم التي تقع حول العالم.

في ظل هذا الوضع، ولمحاربة آفة الجريمة المنظمة، راهنت أغلب حكومات بلدان المنطقة على "سياسة اليد الصلبة"، من خلال إنزال قوات الجيش إلى الشوارع، أو عسكرة الشوارع اللاتيني، وتعزيز ترسانة الأجهزة الأمنية لمكافحة العنف وجرائم القتل، وتشديد العقوبات بحق مرتكبيها.

من خلال هذه الورقة، سيتم التطرق بالوصف والتحليل للوضع الأمني في المنطقة، من خلال استعراض النسب التي بلغها معدل الجرائم في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية، مقارنة مع سنوات ماضية، إضافة إلى رصد مختلف أسباب انتشار الإجرام في المنطقة، كما سيتم تسليط الضوء على العسكرة كمقاربة ناجعة للتصدي لهذا التحدي الأمني، وفعاليتها، ومدى تفاعل المواطنين معها.

أولاً: انعدام الأمن.. إشكالية مزمنة وعابرة للحدود في أمريكا اللاتينية

1. الجريمة المنظمة العابرة للحدود

تجدد الإشارة إلى أن انعدام الأمن في منطقة أمريكا اللاتينية مرتبط بشكل مباشر بظاهرة الجريمة المنظمة، ويستخدم هذا المصطلح بشكل شائع في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية لوصف المنظمات الكبيرة التي لها هيكل تنظيمي وقائد محدد بوضوح، لها القدرة على احتكار سوق للسلع والأشخاص بشكل خارج عن القانون. في بعض الأحيان، تصل الجريمة المنظمة العابرة للحدود إلى اعتبارها سلطة معترف بها من قبل الدولة، وتبسط بالتالي سيطرتها على مناطق شاسعة سواء في المناطق الحضرية أو القروية¹.

وتتميز هذه عصابات الجريمة المنظمة بطابعها العابر للحدود، ويعزى ذلك إلى سهولة اختراق حدود أغلب بلدان أمريكا اللاتينية وعدم استقرارها الأمني.

شهدت هذه العصابات تطورا خطيرا في السنوات الأخيرة في المنطقة، صارت معه تشكل ما يمكن اعتباره "سلطة موازية" قائمة بذاتها، تنافس السلطات النظامية لبعض البلدان ذات المنظومة الأمنية الهشة. وانتشارها راجع لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة².

1 Pablo Uribe Ruan, El crimen en América Latina: desorden, fragmentación y transnacionalidad, Real Instituto El Cano, diciembre de 2021.

2 Sonia Alda Mejías, Los actores implicados en la gobernanza criminal en América Latina, Real Instituto Elcano, abril 2021, p.89.

تنشط هذه العصابات في العديد من الميادين الخارجة عن نطاق القانون، والمعروفة بعائداتها المالية المهمة، مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والهجرة الغير الشرعية. وكونها تنشط خارج نطاق القانون يجعلها تتخذ من القتل والاعتداء والاختطاف والابتزاز وسائل للتعامل وتصفية الحسابات فيما بينها.

2. معدل الجريمة يواصل منحاه التصاعدي في المنطقة

صارت جرائم القتل والتعنيف والاختطاف والابتزاز عن طريق التهديد بالقتل جزءا من الحياة اليومية للمواطن اللاتيني. وينعكس ذلك على الميدان، حيث أثبتت التحقيقات الميدانية التي أجرتها منظمة "InSight Crime" في تقريرها حول جرائم القتل في المنطقة لسنة 2021، أن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي شهدت زيادة في جرائم القتل في جميع البلدان تقريبا.

من جهته، ذهب البنك الدولي في نفس الاتجاه عندما لفت الانتباه إلى الارتفاع المثير للقلق لمعدل الجريمة في أغلب بلدان أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة. فحسب معطيات هذه المؤسسة، تجاوزت نسبة الجرائم في المنطقة 30 بالمائة من مجموع الجرائم التي حصلت على المستوى العالمي، على الرغم من أن سكان المنطقة يمثلون أقل من 9 بالمائة من مجموع سكان العالم¹.

لائحة البلدان التي شهدت أكبر نسبة جرائم خلال سنة 2021	
البلد	عدد الجرائم عن كل مئة ألف نسمة
جامايكا	49.4
فنزويلا	40.9
الهندوراس	38.6
كولومبيا	26.8
المكسيك	26

المصدر: Insight Crime

كما يلاحظ في الجدول أعلاه أن جامايكا أتت في أعلى قائمة البلدان الأكثر إجراما في المنطقة، تليها فنزويلا التي وإن انخفض معدل الجرائم

¹ "معدل الجرائم هو الأعلى في أمريكا اللاتينية"، مدونات البنك الدولي، 2017. راجع الرابط التالي: <https://blogs.worldbank.org/>

فيها مقارنة بالسنة الماضية (45.6 سنة 2020) إلا أنها تبقى ضمن الدول الأقل أمنا في أمريكا الجنوبية. أما كولومبيا فنسبة الجرائم فيها تتأرجح ما بين 24 و26 جريمة عن كل مئة ألف نسمة، منذ سنة 2014. أما المكسيك فقد تجاوز سقف الجرائم فيها 30 ألف جريمة قتل سنوية للعام الثالث على التوالي.

البلدان الأخرى التي شهدت جرائم خلال سنة 2021	
البلد	عدد الجرائم عن كل مئة ألف نسمة
البرازيل	18.5
السلفادور	6.71
غواتيمالا	16.6
الإكوادور	14
هايتي	13.7
الباراغوي	4.7
البيرو	3.4
الشيلي	6.3

المصدر: Insight Crime

يضم الجدول الثاني لائحة أخرى من بلدان المنطقة بنسب أقل حدة عن سابقتها، لكنها لا تقل خطرا عنها، حيث نجد كل من غواتيمالا والسلفادور، كالعادة، ضمن البلدان الأكثر إجراما في المنطقة.

يمكن أن يستنتج، في هذا السياق، أن نسبة الجرائم تتمركز في بلدان معينة بشكل أكبر مقارنة مع أخرى، حيث تركزت غالب الجرائم بالنسبة لأمريكا الجنوبية، في بلدان البرازيل وكولومبيا وفنزويلا والإكوادور. بينما تركزت الجرائم بالنسبة لمنطقة أمريكا الوسطى، في المكسيك وبلدان المثلث الشمالي (الهندوراس وغواتيمالا والسلفادور).

هذا المسار التصاعدي لنسب الجرائم تواصل خلال الأشهر الأولى من سنة 2022، وتلفت الانتباه، على الخصوص، حالة الإكوادور حيث قفز عدد الجرائم إلى الضعف خلال هذه السنة (1.156 جريمة سنة 2021، مقابل 2.509 سنة 2022).

يشار كذلك إلى أن استفحال ظاهرة الإجرام هذه السنة، طال بلدانا مشهود لها بالاستقرار الأمني، كالشيلي مثلا، حيث أبرز تقرير مركز الشيلي للجرائم ضد الأشخاص (JENADEP) لسنة 2022، أن عدد ضحايا الإجرام في المنطقة ارتفع بنسبة 29 بالمائة، خلال الأشهر الستة الأولى لعام 2022 مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

كما شهدت الدول الآمنة الأخرى في المنطقة ارتفاعا في عدد الجرائم مثل كوستاريكا، حيث أبرزت منظمة الأبحاث القضائية في البلاد (OIJ) أن عدد الجرائم، إلى حدود يوليو من 2022، بلغ 328 جريمة، أي 24 جريمة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي¹.

ولا تقتصر نسب الإجرام في منطقة أمريكا اللاتينية على المواطنين المدنيين، بل تتجاوز ذلك لتشمل المهنيين العاملين في الميدان الصحي والنشطاء المدافعين عن حقوق الإنسان على الخصوص. فقد كشفت تقارير منظمة العفو الدولية، أن ما يفوق عشرين صحافيا وناشطا حقوقيا قتلوا في المنطقة، خلال شهر يناير فقط.

وحسب ما جاء في تعليق صحفي، حول الموضوع، لمديرة قسم أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية بمنظمة العفو الدولية، إيريك كيفارا روساس، "فإنه رقم مقلق للغاية ويرسم صورة قاتمة حول ما يمكن أن يكون عليه العام لأولئك الذين يرفعون أصواتهم مدافعين عن حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية والكرايب"، وفي هذا الصدد، طالبت جيفارا روساس حكومات المنطقة باتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل عاجل لعكس هذا المنحى، وضمان السلم والأمان للدفاع عن حقوق الإنسان والصحافة المستقلة في المنطقة.

3. عوامل انتشار الإجرام والعنف في منطقة أمريكا اللاتينية

• العوامل الاجتماعية

يتمثل الدافع الاجتماعي الأساسي لانعدام الأمن في منطقة أمريكا اللاتينية في اعتبارات مرتبطة بتجذر ما يمكن تسميته "ثقافة العنف" في المجتمع اللاتيني ككل. حسب أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة العسكرية غرناطة الجديدة بكونومبيا، كاميلو ديبيا، فإن ثقافة الإجرام يمكن ربطها على الخصوص بالتاريخ القائم الذي شهدته بلدان

¹ تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الجريمة المنظمة يستعمل لوصف المنظمات التي لها هيكل تنظيمي وقائد محدد، لها القدرة على احتكار سوق السلع والأشخاص بطريقة غير مشروعة. يمكن الاطلاع على الرابط التالي: <https://observador.cr>

أمريكا اللاتينية على امتداد القرن العشرين. على مستوى النزاعات المسلحة والأنظمة الدكتاتورية، وكذا تواتر أحداث العنف في وسائل الإعلام بشكل صار معه المواطن اللاتيني يعتاد على التعايش مع مسألة العنف في حياته اليومية.

يمكن القول أن الثقافة المجتمعية للمواطن اللاتيني، في عدد من بلدان المنطقة، جعلته يتعود على استعمال الوسائل الخارجة عن نطاق القانون في تدبير حياته، مثل جني الأموال بالطرق الغير الشرعية، باستعمال الأسلحة النارية والاتجار بالمخدرات، وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة العابرة للحدود. إيماننا منه بعدم تكافؤ الفرص بين فئات المجتمع وانعدام مقومات دولة الحق والقانون في بلدان المنطقة.

شهدت بلدان المنطقة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، صعود العديد من الحركات الاجتماعية لأسباب سوسيو-سياسية، وعلى الخصوص، أزمة أمريكا الوسطى، في عقد الثمانينيات، التي كانت عبارة عن رد فعل الطبقات الوسطى والفقيرة في بلدان أمريكا الوسطى إزاء التمثيل السياسي غير المتكافئ بين طبقات المجتمع¹.

إن العنف في أمريكا اللاتينية مرتبط بعوامل عديدة مثل التدني الكبير في مستوى المعيشة، من خلال انتشار الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، وضعف سيادة القانون وانعدام فرص الشغل خصوصا لدى الشباب، والذي يرمي بهم في يد العصابات الإجرامية، في بيئة تعرف انتشارا كبيرا للأسلحة النارية، وتفشي الاتجار بالمخدرات، وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة.

في هذا السياق، أبرزت أرقام لهيئة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبية أن البلدان التي تعرف ارتفاعا في نسبة الإجرام وانعدام الأمن هي تلك التي تعاني فئة الشباب (من 20 إلى 24 سنة) فيها من ضعف الولوج إلى التعليم، ما يسبب الهدر المدرسي المبكر والإقصاء الاجتماعي لنسبة كبيرة منهم، وعلى الخصوص البرازيل وكولومبيا والسلفادور وغواتيمالا والهندوراس ونيكاراغوا والمكسيك، وهي البلدان التي تعرف نسب عالية في نسبة الجرائم المرتكبة².

1 Alberto Sepúlveda Almarza, América Latina: Militares y Política después del fin de la Guerra Fría, Revista de Historia y Geografía N° 29, 2013, pp. 91-92.

2 Hernández Bringas, Héctor, Revista Notas de Población, Homicidios en América Latina y el Caribe: magnitud y factores asociados, Numero 113, julio-diciembre de 2021, p.128.

ويعتبر انتشار الأسلحة النارية وسط المواطنين بشكل غير قانوني من العوامل الاجتماعية الرئيسية لانتشار الجريمة في المنطقة، حيث كشف تقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات (UNDCP)، صدر سنة 2019، أن ثلاثة أرباع مجموع الجرائم التي تقع في بلدان أمريكا اللاتينية تكون بواسطة الأسلحة النارية¹.

كما أن انتشار الأسلحة في بلدان المنطقة يرجع لعوامل تاريخية. فمذ منتصف القرن الماضي، كانت منطقة أمريكا اللاتينية مسرحا للحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث عملت هذه الأخيرة على محاربة ظهور أنظمة موالية للشيوعية في هذه المنطقة التي تعتبرها "فنائها الخلفي" و"منطقة نفوذها"، من خلال تعزيز ترسانة الأسلحة الخاصة بكل دولة بالأسلحة التقليدية والأسلحة الخفيفة مقابل ضمان ولائها الإيديولوجي².

وفي الفترة ما بعد الحرب الباردة، شهدت بلدان المنطقة موجة من النزاعات الاجتماعية خلال عقد الثمانينات، وظهر ما يسمى بحروب العصابات، ما سبب سقوط هذه الأسلحة في أيدي العصابات والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود. وبالتالي أصبحت أمريكا اللاتينية سوقا للأسلحة المشروعة وغير المشروعة³.

• الدوافع السياسية

من جانب آخر، تكمن الدوافع السياسية التي عززت من احتقان حالة انعدام الأمن في بلدان المنطقة في حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف مقومات الدولة في عديد من دول أمريكا اللاتينية. جعلت هذه العوامل من المنطقة مجالا خصبا لانتشار الإجرام وتكاثر عصابات الجريمة المنظمة⁴.

ومما أكسب هذه العصابات حضورا قويا في المنطقة، ضعف مقومات دولة الحق والقانون، واستفحال الفساد ومعدلات الإفلات من العقاب في الأنظمة الحاكمة في بعض بلدان المنطقة، ما يفقدها شرعيتها ومصداقيتها، وبالتالي استقرارها السياسي. كان الفساد في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية مصدر استنكار للمواطن تجاه القادة

1 Héctor Hiram Hernández, Homicidios en América Latina: magnitud y factores asociados, Revista Notas de Población, N.º 113, julio - diciembre de 2021, pp. 130-131.

2 Carla-Morena Álvarez- Velasco, Firearms in Latin America: A Society without Conflict, but without Peace, Latin American Journal of Security Studies, N.º 32, enero- April 2022.

3 Ibidem.

4 Ibidem.

السياسيين ومؤسسات الدولة وقوات الأمن. هذا العامل ساعد المنظمات الإجرامية على اختراق الهياكل الحكومية في بعض البلدان.

وقد ساهمت شبكات الاتجار بالمخدرات إسهاما كبيرا في زيادة نسبة الجرائم في العديد من بلدان المنطقة، مسببة ارتفاع نسب الفساد والعنف المجتمعي، وخصوصا، زعزعة الاستقرار السياسي للبلدان. حيث صارت مناطق حضرية وقروية شاسعة "محظورة" على عناصر الشرطة، يسيطر عليها أباطرة المخدرات مقابل تضائل وتراجع سلطة الحكومات، ما ولد "نظاما موازيا".

وقد بلغت سلطة "بارونات" المخدرات في بلدان مثل المكسيك وكولومبيا درجة صاروا معها يفرضون "قواعد لعبهم الخاصة" من خلال جمع الضرائب من أرباب المحلات التجارية الصغيرة مقابل توفير الحماية لهم من بطش أفراد العصابات الإجرامية الأخرى. كما أنهم يفرضون حظر التجول والتفتيش القسري¹.

هذا الضعف الذي يتميز به حضور الأنظمة في عدد من بلدان المنطقة، خصوصا أمريكا الوسطى، جعل من هذه الدول الصغيرة الحجم نقاط عبور مفضلة للمخدرات، وملاذات للمنظمات الإجرامية التي تتاجر في تهريب المهاجرين والتزوير واختلاس البضائع والأنشطة الإجرامية الأخرى، أمام عجز شبه تام من طرف أفراد الشرطة ورجال الأمن².

• الدوافع الاقتصادية

يتجلى الدافع الاقتصادي في الأرباح المهمة التي تحققها الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة (الاتجار في المخدرات بصفة خاصة) الذي جعل النشاط الاقتصادي، الخارج عن نطاق القانون، الأكثر جنى للأرباح على مستوى المنطقة، مما يجعل هذا السوق المحرك المالي الرئيسي للمنظمات الإجرامية في المنطقة.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الكلي لنبته "الكوكا" على المستوى الدولي يتركز في منطقة أمريكا اللاتينية، ف كولومبيا وبوليفيا والبيرو هي البلدان الوحيدة حول العالم المنتجة لنبته الكوكا. كما أن منطقة أمريكا الوسطى تعتبر أحد المسارات التي تسلكها العصابات، لنقل المواد الممنوعة إلى السوق الضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية³.

1 Luis Esteban González Manrique, Un poder paralelo: el crimen organizado en América Latina, Real Instituto El Cano, Julio de 2006.

2 Ibidem

3 Irma Arriagada y Martin Hopenhayn, Producción, tráfico, y consumo de drogas en América Latina, Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL), octubre de 2000, Santiago de Chile, p.16.

وقد ارتفعت المساحة الإجمالية المخصصة للزراعة غير المشروعة لنبات الكوكا في أمريكا الجنوبية من 120.600 هكتار في عام 2013، إلى رقم قياسي تاريخي قدره 245.000 في عام 2017. في نفس السياق، سجل إنتاج الكوكايين في العالم مستويات قياسية، حيث بلغ 1.976 طنا في عام 2017، بزيادة 25 بالمائة سنة 2016، حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2022.

ويعزو التقرير هذه المستويات القياسية في الإنتاج إلى زيادة تصنيع هذا المخدر في كولومبيا، وهي دولة مسؤولة عن 70 بالمائة من الإنتاج العالمي، متبوع بـ 20 بالمائة في البيرو وعشرة بالمائة في بوليفيا. ويذكر ذات التقرير الأممي أنه في عام 2017 ارتفع إنتاج الكوكايين بنسبة 31 بالمائة في كولومبيا. أما بخصوص الاستهلاك، فهناك ما مجموعه 18.1 مليون متعاطي لمخدر الكوكايين في العالم، فيما تعتبر أمريكا الشمالية السوق الأولى بأعلى معدل استهلاك. وتأتي في المركز الثاني القارة الأوروبية.

عززت هذه المافيات كثيرا من تقنياتها، حيث يتم استعمال الغواصات الصغيرة، والطائرات التي تنتقل إلى إفريقيا، وأخرى تنتقل بشكل دائم من شمال أمريكا الجنوبية إلى الهندوراس والسلفادور، ومن هناك إلى أمريكا الشمالية لتوزيع المنتجات المحظورة.

وفي هذا الصدد، ذكر المحامي وعضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، مويس أوطارولا بينياراندا، أن حوالي 2000 طن من الكوكا تخرج من السوق الكولومبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. في حين يتجه جزء كبير آخر إلى السوق الأوروبية عبر الموانئ الإفريقية أو مباشرة إلى القارة العجوز، خاصة في هولندا وإسبانيا. ومنها التي تعبر إلى أوروبا من كولومبيا عبر البرازيل وغوايانا وفنزويلا¹.

ثانياً: السياسات المعتمدة من أجل التصدي لظاهرة انعدام الأمن وتفشي الجريمة المنظمة

يتطرق الشق الأخير من هذه الدراسة للسياسات والحلول التي تطرحها حكومات المنطقة فوق الطاولة من أجل التصدي لهذا التحدي الأمني، ومدى فعاليتها، وكذلك مدى تفاعل المواطنين معها.

¹ حسب حوار أجراه مع موقع الأمم المتحدة 27/ https://news.un.org/ فبراير 2020.

سياسة اليد الصلبة (العسكرة)

عديدة هي بلدان المنطقة التي راهنت على سياسة اليد الصلبة من أجل وقف عداد الإجرام في البلاد، على اختلاف أسمائها، "خطة المكمنسة" في غواتيمالا، "الحرية الزرقاء" في الهندوراس، راهنت هذه السياسة على الخصوص على تنزيل وحدات من الجيش والشرطة إلى الشارع، وانتشار حملات التوقيف الواسعة وسط أعضاء العصابات الإجرامية، ما نتج عنه ظاهرة اكتظاظ المؤسسات السجنية، التي تعاني منها حاليا العديد من بلدان المنطقة.

منذ عقد التسعينيات، شهدت أمريكا اللاتينية توجها نحو المقاربة العسكرية لمكافحة ظاهرة الجريمة المنظمة. وفي الوقت الحالي، يمكن القول إن كل دول أمريكا اللاتينية تقريبا راهنت على تنزيل القوات المسلحة إلى الشوارع كآلية لمحاربة الجريمة المنظمة. وهذه المسألة ليست وليدة اليوم، فالقوات المسلحة في منطقة أمريكا اللاتينية تعودت على التواجد في شوارع المدن، والقيام بمهام ذات طبيعة غير "عسكرية"، ومن هذه المهام نجد مسألة محاربة الجريمة المنظمة¹.

ونستثني دول كوستاريكا وبنما، وبعض جزر منطقة الكارييب، التي لا تتوفر على قوات مسلحة بشكل مستمر. والسبب راجع إلى أن منطقة أمريكا اللاتينية تعد الوحيدة في العالم التي لا تعيش حروبا بين الدول، حيث يعترف بها كمنطقة سلام، بينما تعتبر المنطقة الأكثر عنفا في العالم فيما يتعلق بالصراعات الداخلية، سواء تلك المرتبطة بالنزاعات السياسية بين الحكومات والأحزاب المعارضة، أو تلك المتعلقة بعصابات الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات².

من الأسباب التي تواجهها حكومات المنطقة في حربها ضد الجريمة المنظمة، ضعف ثقة المواطن في المؤسسات العمومية المعنية بتوفير الأمن، التي لا تتجاوز نسبة الثقة 35 بالمائة، مقارنة بـ 70 بالمائة في جميع أنحاء العالم. ويعاني معدل الثقة من الانخفاض لأن المؤسسات لا ينظر إليها على أنها مصدر للخدمات الفعالة للمواطنين³.

1 Carolina Sampo y Sonia Alda, La transformación de las Fuerzas Armadas en América Latina ante el Crimen Organizado, Real Instituto Elcano, 2019, pp 42-43.

2 Ibidem

3 Bárbara Cedillo López, Seis claves para reducir la inseguridad ciudadana y consolidar el Estado de Derecho en América Latina, Agenda Estado de Derecho, noviembre de 2021.

في أمريكا اللاتينية، يعد الضعف المؤسسي وعدم القدرة على فرض سيادة القانون على جميع المواطنين وفي جميع الأقاليم، على قدم المساواة ودون استثناء، عاملاً حاسماً في تفسير تغلغل الجريمة المنظمة في هذه البلدان. من الأعراض الأساسية لهذه المشكلة الفساد ذو الطبيعة المنهجية، حيث تعتبر دول أمريكا اللاتينية، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية كل عام، من بين أكثر الدول فساداً في العالم حسب تقارير سنة 2017.

وبخصوص التنسيق بين الجهاز التنفيذي للحكومة والقطاع الأمني في البلد، طورت العديد من دول أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا والسيلي والمكسيك والأرجنتين استراتيجيات للأمن الوطني من خلال سياسات للحد من العنف والجريمة المنظمة، لكن هذه الاستراتيجيات تعاني من ضعف التنسيق من خلال عدم التواصل القائم بين مختلف أجهزة الأمن ونظام العدالة¹.

أما بخصوص تفاعل الشارع اللاتيني مع هذه السياسة، فقد أثبتت الدراسات أن المواطن اللاتيني يرفض المقاربة العسكرية لمكافحة الجريمة المنظمة في المنطقة، بالنظر لعواقبها السلبية على الديمقراطية، حيث يعتبرون أن هذه المقاربة تشكل مساراً نحو تراجع وتآكل الأنظمة الديمقراطية في المنطقة².

ويمكن القول ختاماً، أن ظاهرة الجريمة المنظمة تشكل تحد كبير بالنسبة للتنمية والحكومة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، حيث انتشرت هذه الظاهرة وأصبحت تتخذ أشكالاً جديدة وأكثر عنفاً من العمليات في جميع أنحاء المنطقة. وقد كان للأمر أثر سلبي على الشفافية وفعالية سيادة القانون، كما كان له أثر رجعي على اقتصادات بلدان المنطقة، حيث يؤثر على أمن الشركات الخاصة، كما يقوض الأنظمة السياسية والمؤسسات الديمقراطية في جميع دول المنطقة.

لكن التأثير الأكبر للجريمة المنظمة يبقى ذلك المتعلق بالأمن الجسدي للمواطن اللاتيني، فقد رأينا كيف أن المنطقة تسجل سنوياً أرقاماً قياسية في عدد القتلى من ضحايا الجريمة المنظمة في مختلف أشكالها، ما استنفر مؤسسات حماية حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.

1 Ibidem

2 Marcos Robledo Hoecker, Militarización, emergencia del militarismo civil y erosión democrática en América Latina, Facultad de Gobierno de la Universidad de Chile, Introducción año 2022.

أمام هذا التحدي الكبير، تسعى حكومات المنطقة لإيجاد حل فعال لمكافحة هذه الآفة المستفحلة بشكل خاص في أمريكا اللاتينية، لكن إيجاد الحل ليس بالأمر الهين، حيث يمر عبر مقارنة تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون الدولي الفعال، وتوفير إرادة سياسية جادة، وبناء الثقة بين الدولة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وهي عوامل تفتقدها دول أمريكا اللاتينية في الوقت الراهن، وفي انتظار ذلك، يستمر عداد قتلى ضحايا الجريمة المنظمة في الارتفاع.

النزاع حول جزر المالوين بعد مرور 40 سنة على الحرب

ماريانا التيرري¹ و إثكيل ماكّاني²

ترجمة: د. سعيد بنوكور³

مراجعة: المصطفى حلاوي⁴

مقدمة

إن النزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة حول الجزر الواقعة جنوب المحيط الأطلسي والتي تضم جزر المالوين وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها قد عمّر طويلاً لمدة دامت ما يقارب 189 سنة.

احتل التاج البريطاني جزر المالوين بشكل غير قانوني في سنة 1833، وطرد السلطات الأرجنتينية التي كانت تتواجد بشكل شرعي وكذا السكان المستقرين بها. ومنذ ذلك الحين، طالبت الأرجنتين باسترجاعها على نحو متواصل.

لكن في القرن العشرين، ومن خلال عمل اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، افترضت الحكومة البريطانية وجود نزاع دولي عندما دعت الأمم المتحدة إلى مفاوضات ثنائية بين الدولتين لإنهاء استعمار جزر المالوين. وفتحت هذه الحقيقة فترة من المفاوضات التي اتخذت أشكالاً مختلفة لاسترجاع الجزر التي لم تتم للأسف.

في سنة 1982، قررت الحكومة العسكرية في الأرجنتين استعادة الجزر بالقوة، مما أدى إلى نشوب حرب المالوين أو ما يعرف بصراع جنوب المحيط الأطلسي. استعادت القوات المسلحة الأرجنتينية السيطرة على الجزر لكنها لم تتمكن من الاحتفاظ بها عندما وصلت التعزيزات المرسلّة من المملكة المتحدة. وبعد انتهاء النزاع، ارتأت المملكة المتحدة أنه لم يعد

1 حاصلة على الاجازة في العلوم السياسية ودكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة بوينس آيرس (UBA) وماجستير في الاستراتيجية والجغرافيا السياسية من جامعة الدفاع الوطني. أستاذة وباحثة في جامعة بوينس آيرس وجامعة الدفاع الوطني UNDEF- متخصصة في الجغرافيا السياسية ومهتمة بشؤون قضية جزر المالوين، ومديرة تنفيذية لمؤسسة ميريدانو لدراسات الدولية والسياسة الخارجية Fundación Meridiano de Estudios Internacionales y Política Exterior [/https://fundacionmeridiano.com](https://fundacionmeridiano.com)

2 حاصل على ماجستير في الدراسات من جامعة Torcuato Di Tella وحاصل على منحة دراسية في سلك الدكتوراه من المجلس الوطني للبحوث العلمية والتقنية (CONICET) في الأرجنتين. أستاذ بجامعة Ezeiza، وامين عام أكاديمي لمؤسسة ميريدانو لدراسات الدولية والسياسة الخارجية.

3 مترجم وباحث متخصص في الشؤون الايبروأمريكية.

4 طالب باحث بقسم الدكتوراه بصدد إعداد أطروحة حول المغرب وأمريكا اللاتينية.

هناك أي أسباب للتفاوض مع الأرجنتين ورفضت استئناف الحوار الذي بدأ بناءً على طلب من الأمم المتحدة.

مع عودة الديمقراطية إلى الأرجنتين وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كانت هناك محاولات جديدة من التعاون من خلال صيغة "مظلة السيادة" التي ركزت على التعاون حول الموارد الطبيعية الموجودة في المياه المحيطة بالجزر. وقد تم رفض هذه الاتفاقيات لاحقاً من قبل الأرجنتين بسبب الإجراءات البريطانية أحادية الجانب المستمرة والمتعلقة بتراخيص الصيد واستغلال النفط.

أعقب ذلك فترة من المواجهة، حيث وضعت الدبلوماسية الأرجنتينية القضية مرة أخرى ضمن أولويات أجندتها الخارجية في العلاقات الثنائية مع المملكة المتحدة وداخل المحافل الدولية.

في الوقت الحالي، فتحت الأزمة العالمية والتغيير في سيناريو العالم وأحداث مثل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أو الإعلان الأخير عن فتح الحوار مع حكومة ماوريتيو بشأن السيادة على أرخبيل تشاغوس¹، فرصاً جديدة لحل قضية المالوين. فقد أنشأت الأرجنتين المجلس الوطني للمالوين من أجل تعزيز استراتيجية استرجاعها، وذلك بدعم من جميع القطاعات السياسية والاجتماعية للأمة بمناسبة ذكرى مرور أربعين سنة على الحرب. في الوقت نفسه، لا يزال دعم المجتمع الدولي لحوار المالوين ساريًا ويتم توسيعه وتجديده كل سنة، بما في ذلك التأييد الدائم ليس فقط لمنطقة أمريكا الجنوبية ولكن أيضًا من الدول العربية والإفريقية.

النزاع حول جزر المالوين

إن الوضع القانوني الدولي لقضية المالوين² لا يقتصر على كونها أرضاً غير متمتعة بالحكم الذاتي في انتظار تصفية الاستعمار من طرف الأمم المتحدة، لكن المسألة تشمل أيضاً سلسلة من المواقف المتضاربة من كلا الدولتين.

من جهة أولى، حافظت جمهورية الأرجنتين على موقف حازم وغير قابل للتغيير³ مطالبة بالسيادة من خلال الحجج القانونية القائمة على وجود ممارسة للسيادة على الجزر عندما استولى عليها البريطانيون.

1 يوجد أرخبيل تشاغوس تحت الاحتلال البريطاني كجزء من إقليم المحيط الهندي البريطاني ولكن تمت المطالبة به من طرف ماوريتيو، والتي حظيت بدعم دولي كبير.

2 من المهم توضيح أن هدفها ليس إجراء تحليل شامل للوضع القانوني، ولكن عرض المواقف الرسمية لكلا الدولتين من أجل تحديد طبيعة النزاع على السيادة.

3 يمكن الحصول على أسس الموقف الرسمي الأرجنتيني بوضوح في إصدارات الأكاديمية الوطنية للتاريخ، في مرافعة السناتور ألفريدو بالايوس في مجلس الشيوخ لسنة 1934، في مرافعة السفير خوسيه ماريا رودا لدى الأمم المتحدة في سنة 1964 وفي الوثيقة التي نشرتها وزارة الخارجية الأرجنتينية "الموقف الأرجنتيني حول مختلف الجوانب المتعلقة بقضية جزر المالوين" وغيرها من الوثائق الأخرى الموجودة في لائحة المراجع.

ومن جهة أخرى، فإن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية تجهل الاستحواذ الإسباني السابق ولم تعترف بمطالبة الأرجنتين بالسيادة إلى أن صدر قرار الأمم المتحدة رقم 2065، كما رفضت استئناف أي نوع من المفاوضات مع الأرجنتين بعد حرب 1982 وأصرت على إنهاء استعمار الجزر من خلال الحكم الذاتي لسكانها.

تعتبر الأرجنتين هذه الجزر جزءاً من إقليم أرض النار "تيرا ديل فويغو" والقطب المتجمد الجنوبي "أنتارتيكا" وجزر جنوب المحيط الأطلسي، وقد صادق دستور الأرجنتين، في أول بند انتقالي له، على سيادتها المشروعة وغير قابلة للتقادم على جزر المالوين وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية والجزرية المحيطة بها. وتضيف الفقرة الثانية من البند أن استرجاع الأراضي المذكورة والممارسة الكاملة للسيادة يشكلان هدفاً دائماً ولا يمكن التنازل عنها بالنسبة للشعب الأرجنتيني، ويجب تحقيق ذلك من خلال الوسائل السلمية واحترام أسلوب حياة سكان الجزر.

وبالنسبة للمملكة المتحدة، فإن جزر المالوين هي إقليم بريطاني فيما وراء البحار يتمتع بالحكم الذاتي، لكن علاقاته الخارجية وشؤونه الدفاعية مفوضة إلى الحكومة البريطانية. ومن جهتها، أدارت المملكة المتحدة جزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية بشكل منفصل عن جزر المالوين منذ سنة 1985، لتشكل الإقليم البريطاني فيما وراء البحار لجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية.

لقد خلفت الأرجنتين بشكل شرعي إسبانيا في المكتسبات الترابية التي تناسبها¹، وأقامت سلطاتها على الجزر وأصبحت تحت سيطرتها إلى أن تم إيقافها بفعل القوة البريطانية في سنة 1833، والتي أدانتها وماتزال تدينها الأرجنتين باستمرار إلى يومنا هذا².

بعد الدراسة التفصيلية التي أجراها مارسيلو كوهين وفاكوندو رودريغيث في هذا الصدد، يمكن تلخيص الموقف الأرجنتيني على النحو التالي: تعتبر الجزر أرجنتينية بحكم خلافتها لقوانين إسبانيا، وهو التطبيق الملموس لسيادة الأرجنتين منذ بداية عملية الاستقلال سنة 1810 إلى غاية سنة 1833 التي تم فيها طرد المملكة المتحدة، وعدم موافقة الأرجنتين على الاحتلال البريطاني.

1 Groussac, P. (1936). Las islas Malvinas. Buenos Aires: Trad. Augusto Cortina.

2 Hope, A. F. (1983). Sovereignty and Decolonization of the Malvinas (Falkland) Islands. Boston College International and Comparative Law Review, 6(2), 391-446.

في الواقع، أخذت الحكومات الأولى للمقاطعات المتحدة لريو دي بلاطا بعين الاعتبار جزر المالوين في مختلف الإجراءات الإدارية، التي اعتبروها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الوطنية في تشكيلها، والتي ورثتها من إسبانيا عن طريق الخلافة وفقاً لـ "مبدأ الحيابة الجارية" لسنة 1810. بالإضافة إلى ذلك، استولى ضابط البحرية ديفيد جيويت على جزر المالوين في بويرتو سوليداد نيابة عن المقاطعات المتحدة لريو دي بلاطا².

وفي 10 يونيو 1829، أنشأت حكومة بوينس آيرس القيادة السياسية العسكرية لجزر المالوين، وهو المنصب الذي تم تعيين لويس بيرنت فيه، والذي استقر هناك مع عائلته بهدف تنمية المنطقة.

بدأ النزاع باحتلال التاج البريطاني لجزر المالوين سنة 1833 وامتد لاحقاً إلى جزر جورجيا الجنوبية ثم بعد ذلك إلى جزر سانديويتش الجنوبية³. كان هذا الاحتلال عنيفاً وأدى إلى إخلاء السلطات الأرجنتينية ونزوح معظم السكان الأصليين المقيمين⁴.

وبعد الاحتلال، أعربت الأرجنتين عن رفضها وقدمت طلبها بإعادة الجزر إلى المملكة المتحدة، والذي لم يتلق أي رد رسمي. ومنذ ذلك الحين، طالبت الأرجنتين باسترجاعها من التاج البريطاني.

قضية جزر المالوين في منظمة الأمم المتحدة

لقد حافظ المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، على موقف ثابت بشأن قضية جزر المالوين، باعتبارها أرضاً يجب إنهاء استعمارها ولا وجود هناك لشعب له الحق في تقرير المصير، بل للأرجنتين أولاً الحق في الوحدة الترابية، لذلك يجب حلها من خلال المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة.

1 يكرس مبدأ الحيابة الجارية لعام 1810، كحدود دولية لأراضي كل منهما، الترسيم الإداري الذي وضعته إسبانيا، والذي كان ساري المفعول في وقت التحرر. وبموجب صيغة هذا القانون، أعطت الدول المذكورة ضماناً متبادلاً لوضعها الإقليمي (بولونيا، 1982، ص 805).

2 في القصد 1820، نفذت الحكومات الأرجنتينية إجراءات مختلفة لإثبات سيادتها على جزر المالوين، بما في ذلك تعيين حكام وإقرار التشريعات المتعلقة بموارد الصيد البحري ومنح الامتيازات الإقليمية (Polo، 2013).

3 بدورها، تطالب الأرجنتين بالسيادة على جزر جورجيا الجنوبية منذ عام 1927 وعلى جزر سانديويتش الجنوبية منذ عام 1948. وهذان الأرخيبلان لا يعيش فيهما السكان بشكل دائم، لكن المملكة المتحدة كانت تمارس رقابتها عليهما منذ سنة 1908. حافظت الأرجنتين على المنشآت المتواجدة بهاتين الجزيرتين خلال الفترة السابقة للاحتلال البريطاني، ومعظمها عبارة عن مصانع. أول إعلان رسمي للمطالبة بجزر جورجيا الجنوبية من طرف الأرجنتين تم إصداره عن طريق رسالة موجهة إلى اتحاد البريد العالمي في 15 ديسمبر 1927، مشيراً إلى أن الولاية القضائية الأرجنتينية تمتد إلى جزر جورجيا الجنوبية وأوركاداس الجنوبية والأراضي القطبية غير مرسمة الحدود. بدورها، في سنة 1934، بمناسبة المصادقة على الاتفاقية العالمية للبريد، وكذلك في سنة 1937 بمناسبة المؤتمر الدولي لصيد الحيتان، أبدت جمهورية الأرجنتين تحفظاً صريحاً على حقوق جزر المالوين وجميع "الأقاليم التابعة لها".

البريطانيون، من جانبهم، دعموا سيادتهم على كلا الأرخيبلين استناداً إلى خطابات ورسائل صادرة في 1843 و1876 و1892 والتي قدمت توقعات لمنشآت جزر المالوين و "الأقاليم التابعة لها"، دون تحديد الأراضي التي تشكلها، إلى غاية سنة 1887 حيث تمت تسمية جورجيا الجنوبية في سنة 1908، ثم إصدار ميثاق يشمل "جزر أوركاداس الجنوبية وجورجيا الجنوبية وجزر شيتلاند الجنوبية وتيرا كراهام الواقعة في جنوب المحيط الأطلسي، جنوب خط عرض 50 درجة جنوباً وبين خط طول 20 درجة و80 درجة غرباً"، باعتبارها أقاليم تابعة لجزر المالوين. استمر هذا الوضع حتى سنة 1985 عندما أصبحت جزر جورجيا وسانديويتش إقليمًا بريطانيًا يتمتع بالحكم الذاتي فيما وراء البحار.

4 تم التطرق إلى احتلال جزر المالوين من خلال (Groussac و (Arnaud و (Polo و (2013) وكتب آخرون.

أدرجت المملكة المتحدة جزر المالوين والمناطق التابعة لها في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة للأمم المتحدة في سنة 1946، والتي أكدتها في سنة 1963 اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار. وفي سنة 1965، اعتمدت الأرجنتين على القرار رقم 2065، الذي أعربت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضوح عن مبدأ الوحدة الترابية عندما أشارت أنه:

(...) تمت دعوة حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية إلى مواصلة المفاوضات دون تأخير (المادة 1، القرار 2065 بتاريخ 16 دجنبر 1965). تم تأكيد هذا المبدأ من خلال القرار 3160 (XXVIII) المؤرخ في 14 دجنبر 1973 والقرار 49/31 المؤرخ في 17 دجنبر 1976¹.

يصف بيزانو (2017) أن القرار رقم 2065 كان له أهمية فائقة في تاريخ الخلاف عندما أثبت على المستوى الدولي أن قضية جزر المالوين كانت حالة استعمارية استجابت للنزاع على السيادة بين دولتين، ولهذا السبب فقد يتم حلها من خلال المفاوضات الثنائية بينهما. وفي الوقت نفسه، لا يعترف بوجود شعب له الحق في تقرير المصير، بل يشير إلى سكان الجزر، مما يساهم في تسوية تأخذ بعين الاعتبار مصالحهم ورغباتهم².

ومع إنشاء اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، اقترحت الحكومة الأرجنتينية، في ذلك الوقت بقيادة أرتورو إيليا Arturo Illia، استراتيجية دبلوماسية واسعة هدفها إعادة قضية جزر المالوين إلى مسارها الصحيح، والتي تم تعزيزها باعتبارها أكبر انتصار للأرجنتين في إطار هذه القضية و للقيام بذلك، حددت الإدارة الراديكالية لنفسها ثلاثة أهداف:

- 1) استعادة الوحدة الإقليمية الأرجنتينية من خلال التأكيد على حقوقنا السيادية على الجزر؛
- 2) رفض أي محاولة لتقرير المصير من قبل سكان الجزر لأنهم ليسوا من السكان الأصليين؛
- 3) التوصل إلى صياغة من لجنة تصفية الاستعمار ترمي إلى تحقيق الهدف الأول.

منذ صدور القرار رقم 2065، تؤكد الأمم المتحدة كل سنة على الدعوة إلى التفاوض بين الطرفين للقيام بتصفية الاستعمار في الجزر، لكن المملكة المتحدة وافقت فقط على الدخول في مفاوضات مع الأرجنتين لفترة وجيزة من الزمن بين الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين. وتعهدت الأرجنتين

1 Bologna A. B., Los Derechos Argentinos sobre las Islas Malvinas, 1982, pág. 800.

2 "Malvinas, Georgias y Sándwich del Sur: Perspectiva Histórico-Jurídica" y "Malvinas, Georgias y Sándwich del Sur: Diplomacia Argentina en Naciones Unidas" من عدة مجلدات CARL- من طرف المجلس الأرجنتيني للعلاقات الدولية.

للمملكة المتحدة باحترام مصالح وطريقة عيش سكان الجزر، وفقاً لأحكام القرار 2065 (XX) وأعربت المملكة المتحدة عن استعدادها لحل مسألة السيادة.

ومنذ الستينيات، بدأت الأرجنتين وبريطانيا العظمى العديد من المفاوضات والمحادثات والتدابير الرسمية وغير الرسمية العامة أو السرية والتي تم من خلالها استكشاف واقتراح ورفض العديد من الصيغ أو الوسائل التي حاولت تمهيد الطريق لحل النزاع الذي بدأ في 1833 عندما احتلت القوات البريطانية جزر المالوين.

شكّلت مذكرة التفاهم لسنة 1968 أعلى نقطة في المفاوضات ولكن تم رفضها في البرلمان البريطاني، حيث قيل إن المملكة المتحدة لن تكون على استعداد للتنازل عن السيادة على الجزر إلا بشرط احترام رغبات سكان الجزر.

ثم اقترحت الأرجنتين تعزيز الروابط بين القارة والجزر، من خلال سياسة التقارب وذلك عن طريق إنشاء روابط جوية وبحرية وتوفير الخدمات. وقد تطور هذا الاقتراح إلى أن تبلور في الإعلان المشترك المتعلق بالاتصالات بين جزر المالوين والجزء القاري للأرجنتين لسنة 1971، والذي دشن حقبة الاتصالات التي نصت على مجموعة من التدابير العملية التي سهلت تنقل الأشخاص والبضائع بين الجزء القاري والجزر في كلا الاتجاهين، مما يعزز إقامة الروابط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وشملت هذه التدابير حرية تنقل سكان الجزء القاري للأرجنتين إلى الجزر وسكان الجزر إلى الجزء القاري، وخدمات جوية وبحرية منتظمة بين الجزر والجزء القاري، وبناء مطار في الجزر على حساب الأرجنتين، وتسهيلات في مجال التجارة والاتصالات البريدية والهاتفية والإشعاعية، ومنح دراسية لسكان الجزر للدراسة في الجزء القاري.

كما مولت الأرجنتين بناء مطار يمكن من خلاله إنشاء خدمة رحلتين جويتين كل أسبوع من Comodoro Rivadavia التي تديرها الخطوط الجوية الحكومية، وبدأت في توفير الطاقة من خلال الشركات العمومية (حقول النفط الحكومية وغاز الدولة).

والواقع أنه ساهم بشكل كبير في ازدهار سكان الجزر، ليس فقط من خلال فتح المواصلات الجوية، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالتدفئة والوقود والصحة والتربية والتعليم وتوفير المنتجات الطازجة والمتنوعة. قامت

شركات الخطوط الجوية الحكومية وحقول النفط الحكومية وغاز الدولة بأعمال مهمة من أجل رفاهية سكان الجزر في كثير من الأحيان على الرغم من العقبات التي فرضتها علانية أو بطريقة سرية من قبل السلطات الاستعمارية. وقد كانت أفضل لحظة للعلاقات بين سكان الجزء القاري والجزر، حيث شجعت على إقامة روابط اجتماعية وثقافية واقتصادية بقيت راسخة في ذاكرة الساكنين.

وقد تم عقد هذه الاتفاقيات في إطار قرارات الأمم المتحدة، والتي تم الإبلاغ عن إحراز تقدم فيها وذلك بهدف مواصلة المفاوضات حول السيادة. ومع ذلك، فإن احتمال استغلال الموارد الطبيعية المكتشفة في مياه الجزر يشي الحكومة البريطانية عن إيجاد حل سريع.

في 2 أبريل 1982، نزل المجلس العسكري الذي مارس حكومة الأمر الواقع في الأرجنتين (بعد أن أطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً في عام 1976) في جزر المالوين بهدف إعادة دمجهم في الأراضي الوطنية. وهكذا، اندلعت حرب المالوين أو نزاع جنوب الأطلسي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، حيث كانت السيادة على جزر المالوين وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية محل نزاع. وأودت الحرب، التي استمرت 74 يوماً، بحياة 650 أرجنتينياً و255 بريطانياً، بالإضافة إلى ثلاثة مدنيين من الجزر، وانتهت باستسلام الأرجنتين في 14 يونيو من السنة نفسها.

لذلك، من الممكن تحديد زمن "مفاوضات نقل السيادة" التي بدأت بعد القرار 2065 وانتهت نهائياً بحرب سنة 1982. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن حرب سنة 1982 لم تغير طبيعة الخلاف حول السيادة ولم تعدل موقف الأمم المتحدة تجاه قرارها، الذي تم التأكيد عليه في إطار الجمعية العامة، في نونبر 1982 بواسطة القرار 9/37 وقد تكرر التأكيد عليه من خلال القرارات 12/38 و6/39 و21/40 و40/41 و19/42 و25/43.

السياسة الخارجية بعد الحرب

غيرت المملكة المتحدة سياستها تجاه جزر المالوين بعد سنة 1982. فقامت أولاً، بمنح الجنسية الكاملة لسكانها، والتزمت بتوفير الخدمات التي كانت تقدمها الأرجنتين حتى ذلك الحين. لقد تم استغلال هذا الوضع للتقدم من جانب واحد في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة، والتي بدأت مع الحفاظ على المنطقة المحظورة وتوسيع ما اعتبرته حقوقها الاقتصادية من الاستغلال الحصري.

وحددت الحكومة البريطانية ثانيا البدء في "تعزيز دفاعي" من خلال إنشاء قاعدة جوية بحرية، مع توقع إسقاطها على المنطقة المتنازع عليها وربما على جنوب المحيط الأطلسي بأكمله: "ومن ثم فإنه مع قرار بناء هذه القاعدة الجديدة في الجزر، ستبدأ عملية تركيز قوات عسكرية من الجيل الاخير من الناحية التكنولوجية وسيتم إنشاء نموذج جديد للأمن وللتواجد الإمبريالي البريطاني في جنوب المحيط الأطلسي"¹.

يعتبر المجمع العسكري الذي توجد به منشآت جوية في مونتي أكرديلي (Monte Agradable) ومنشآت بحرية في ماري هاربور (Mare Harbour) منذ سنة 2004 مقراً للقيادة البحرية البريطانية لجنوب المحيط الأطلسي. ومنذ بداية تشييد المنشآت العسكرية، نددت الأرجنتين بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي في محافل دولية متعددة مثل منظمة الدول الأمريكية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، معتبرة أن إنشاء هذه القواعد لا يمثل فقط تهديداً للأرجنتينيين ولكن كذلك لأمن منطقة أمريكا اللاتينية برمته².

أما فيما يخص العلاقات الدبلوماسية، فقد ظلت معلقة بصفة رسمية الى غاية 1989، أي بعد 7 سنوات من انتهاء الصراع. وفي غضون ذلك، أبدت الحكومة الأرجنتينية اهتمامها بالدبلوماسية متعددة الأطراف، وطالبت من خلالها بفتح الحوار أمام مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وحركة عدم الانحياز.

في تسعينيات القرن الماضي، أعيد تفعيل سياسة التعاون، ولكن هذه المرة بموجب بند كان يتمثل في الحفاظ على المواقف الرسمية حول السيادة، دون المساس بها من خلال الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون والتي سميت بمظلة السيادة. انبثقت هذه الاتفاقيات من جولتين من المفاوضات تم إجراؤهما في سنتي 1989 و1990 (المعروفتين باسم مدريد و II)، حيث تم وضع تدابير مختلفة ليتم تنفيذها من قبل الحكومتين.

ويتضمن إعلان مدريد المشترك الصادر في 15 فبراير 1990، من بين أمور أخرى، ما يلي: تعزيز تدابير بناء الثقة في جنوب المحيط الأطلسي، وإعادة إنشاء الرحلات الجوية من القارة وإنشاء لجنتي عمل دائمتين: لجنة الصيد في جنوب المحيط الأطلسي ولجنة جنوب المحيط الأطلسي للهيدروكربونات، إلخ³.

1 Gómez, F. M. (2012). La fortaleza Malvinas, la presencia neocolonial militar británica en el atlántico sur en el siglo XXI. *Humana de Sur*, Año 7(13), 73-98.

2 Winer, S. V. (2013). Política del gobierno argentino en torno de la "cuestión" Malvinas y su incidencia en la región. *Espiral. Estudios sobre Estado y Sociedad*, 20(57), 129-151.

3 García del Solar, L. (2000). La cuestión Malvinas. *Archivos del Presente*, 5(19).

منذ تنصيب نيستور كيرشنر كرئيس للأرجنتين في عام 2003، بدأت دورة ما أطلق عليه عصر remalvinización (أي إعادة إحياء قضية جزر المالوين وجعلها القضية الأولى للمجتمع الأرجنتيني). لم تعد قضية جزر المالوين مجرد أولوية على أجندة العلاقات الخارجية، ولكن تم شجب المحاولات الفاشلة السابقة للتعاون مع المملكة المتحدة. ظلت اتفاقيات مدريد سارية المفعول حتى سنتي 2005 و2007 عندما أوقفت الأرجنتين التعاون في مجال الصيد والهيدروكربونات، مستنكرة تجميد لجان العمل وأنها لم تعمل إلا على تسوية الإجراءات البريطانية أحادية الجانب التي أضرت بسيادة الأرجنتين.

في هذا السياق: وفي سنة 2010، كانت الاتصالات البحرية محدودة، واعتباراً من سنة 2011، أعلن أن الأرجنتين ستباشر إجراءات قانونية ضد الشركات التي تبحث عن النفط في المنطقة المتنازع عليها¹.

استمرت العلاقات في التوتّر في السنوات التالية، وهذا راجع بالخصوص إلى الصراع حول استغلال الموارد الطبيعية، ففي سنة 2010 أعلنت المملكة المتحدة عن استكشافات جديدة في أحواض عرض المياه الساحلية (أوف شور). وكان رد الأرجنتين هو اشتراط أن كل سفينة تمر بين موانئ الأرجنتين وجزر جنوب المحيط الأطلسي أو عبر المياه الإقليمية، يجب أن تطلب الترخيص من الدولة الأرجنتينية.

كما قدمت الأرجنتين احتجاجاً جديداً للحكومة البريطانية ترفض من خلاله أنشطة التنقيب واستغلال الهيدروكربونات في المناطق المتاخمة لجزر المالوين (التي تديرها منصة Ocean Guardian). كما ضمنته إلى مطالبتها أمام الدول التي يوجد بها موطن لهذه الشركات، التي تساعد على نقل المنصات والتي تحصل على امتيازات من أجل القيام بمهام استكشافية².

جاء هذا القرار تماشياً مع سن قانون كآوتشوريبيرو Gaucho Rivero في الكونغرس الأرجنتيني، وذلك من خلال إقرار القانون 26.659 في أبريل 2011، وتم منع تدخل الشركات البريطانية في أراضي جزر جنوب المحيط الأطلسي (...) وقد تمت الموافقة على القانون بالإجماع وينص على أن جميع الشركات الوطنية أو الأجنبية المرتبطة - ذات أسهم - مع مجموعة الشركات التي تعمل في المالوين ستفقد رخصة الاستغلال وتنتقل أصولها إلى الدولة الوطنية³.

1 Dario, L. (2015). La segunda Guerra de Malvinas: la disputa por los recursos pesqueros. Buenos Aires: Tesis para acceder al título de Magister en Relaciones y Negociaciones Internacionales de las Universidades de San Andres, Flaco Argentina y de Barcelona.

2 Mastropiero, O., Troncoso, M., Luchetti, J., & Argemi, C. D. (2017). La Política Exterior Argentina respecto de las Islas del Atlántico Sur entre 1999 y 2015. In A. B. Bologna, Malvinas y la construcción de un reclamo soberano: pasado, presente y futuro (pp. 83-111). La Plata: Universidad Nacional de La Plata. Facultad de Ciencias Jurídicas y Sociales.

3 Idem.

كانت سنة 2012، الذكرى الثلاثون للحرب، صعبة بشكل خاص، حيث قامت كلتا الدولتان بأنشطة تذكارية ولكنهما نفذتا أيضا إشارات قوية في سياستهما الخارجية. بالنسبة لبريطانيا، نشرت وزارة الخارجية النسخة الثانية من الكتاب الأبيض حول أقاليم ما وراء البحار حيث نصت، من بين أمور أخرى، على أن "المملكة المتحدة ليس لديها شك في سيادتها على الجزر. إن مبدأ تقرير المصير، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، هو أساس موقفنا¹. وقدمت الأرجنتين، من جانبها، عرضا في الأمم المتحدة نددت فيه بتزايد العسكرة البريطانية في جنوب المحيط الأطلسي.

في عام 2013، بعثت الرئيسة الأرجنتينية كريستينا فرنانديز دي كيرشنر برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني طلبت فيها استئناف المفاوضات حول مسألة السيادة، في إطار قرارات الأمم المتحدة. وأجابت وزارة خارجية المملكة المتحدة برفض الاقتراح القائم على حق تقرير المصير لسكان الأرخيل وتنظيم الاستفتاء الذي يُسأل فيه السكان ما إذا كانوا يريدون البقاء رعايا بريطانيين لأراضي ما وراء البحار.

كان هذا هو السؤال الوحيد الذي يجب الإجابة عليه بنعم أو لا. وقد شارك 92% (1517 شخصًا) من السجل الانتخابي في عملية الاقتراع التي أجريت في مارس 2013، حيث أن التصويت بنعم هو الفائز بنسبة 98,8%. ومع ذلك، في الإحصاء الذي تم إجراؤه في سنة 2012، حيث تم إحصاء 2840 من السكان، بما في ذلك العمال المؤقتين، عرّف 59% فقط من السكان المقيمين في الجزر أنفسهم على أنهم: سكان جزر المالوين² خارج مكان ميلادهم، وكشفوا عن 57 جنسية أصلية، بما في ذلك: الأرجنتينيون والفلبينيون والألمان والروس والنيوزيلنديون وسكان جزيرة أسنسيون. ومن بين الباقين، 29% بريطانيون، وحوالي 10% من جزيرة سانتا هيلينا و5,4% شيليين.

اعتبارًا من سنة 2016، ومع التغيير في إدارة الحكومة، تم التفكير مرة أخرى في استراتيجية تعاون تحت مظلة السيادة. ففي بداية إدارة موريسيو ماكري، تم اعتماد خطة في السياسة الخارجية التي سعت من خلالها إلى إقامة علاقة تجارية مع المملكة المتحدة دون المساس بالمطالبة بالسيادة على جزر المالوين³. تتجسد هذه الاستراتيجية في البيان المشترك Foradori Duncan الذي أعلنت فيه الأرجنتين أنها ستزيل العقوبات التي تعترض التنمية

1 Foreign and Commonwealth Office. (2012). Overseas Territories: Security, Success and Sustainability. London: Crown copyright 2012.

2 فوكلاند في الأصل.

3 Guisado Litterio, T. M. (2021). La obligación general de negociar en la Cuestión Malvinas. Buenos Aires: SGN Editora.

الاقتصادية للجزر، بما في ذلك مجالات مثل صيد الأسماك والتجارة والملاحة واستغلال الهيدروكربونات. ومع ذلك، لم يكن هناك تقدم فيما يتعلق بالحوار من أجل السيادة.

الدعم الدولي

تاريخياً، تلقت قضية جزر المالوين دعماً واسعاً من المجتمع الدولي. هذا الدعم كان ضرورياً في مختلف المحافل الدولية، ولا سيما داخل منظمة الأمم المتحدة، بهدف اتخاذ قرارات مختلفة تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بقضية جزر المالوين، وهي إشارة واضحة على أن المطالبة (بالسيادة على الجزر) ليس مجرد قضية أرجنتينية بل قضية عالمية.

لذلك، فإن الدعم الذي أعربت عنه العديد من المنظمات الدولية لموقف الأرجنتين والدعوة إلى استئناف المفاوضات لحل الخلاف على السيادة لا يزال ضرورياً. على الرغم من ذلك، تستمر المملكة المتحدة في عدم الامتثال لنداء المجتمع الدولي لاستئناف المفاوضات بشأن قضية جزر المالوين¹.

في هذا الصدد، نشرت وزارة الخارجية الأرجنتينية مؤخراً كتاباً يضم أكثر من 200 بيان من 21 فضاء دولي للحوار (منظمات دولية، برلمانات، اجتماعات الرؤساء، إلخ) تدعم موقف الأرجنتين لحل قضية جزر المالوين بطريقة سلمية من خلال المفاوضات بين الدولتين².

كان لسياسة البحث عن الدعم المتعدد الأطراف تأثير كبير في المنطقة: السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية³ (الميركوسور) واتحاد دول أمريكا الجنوبية⁴، وكذلك منظمة الدول الأمريكية، ومؤتمرات القمة الإيبيروأمركية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكارايب⁵؛ التي صدرت منها العديد من البيانات التي تعرب عن القلق إزاء الإجراءات المختلفة الأحادية الجانب للمملكة المتحدة، بشأن عسكرة جنوب المحيط الأطلسي واستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، مجددة الدعوة إلى التفاوض بين الطرفين.

كما لقيت قضية جزر المالوين دعماً قوياً من الدول العربية، لا سيما في القمم التي عقدت بين زعماء أمريكا الجنوبية وجامعة الدول العربية.

1 Wainer, L. (2020). Malvinas en la geopolítica de America Latina. Buenos Aires: CCC.

2 انظر المجتمع الدولي ومسألة جزر المالوين (MREyC.2015).

3 السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية المتكونة من الأرجنتين والبرازيل والباراغواي والأوروغواي.

4 تم دمجها في الأصل من قبل جميع دول المنطقة باستثناء لاس كوياناس las Guayanas.

5 التي تضم جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

فخلال القمة الرابعة لرؤساء دول وحكومات دول أمريكا الجنوبية والدول العربية (ASPA) المنعقدة سنة 2015، في الرياض بالمملكة العربية² السعودية، دعا المشاركون إلى استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل إيجاد حل سلمي ونهائي لقضية جزر المالوين وأعربوا عن قلقهم إزاء عدم الامتثال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2065، XX)، بعد مرور 50 عامًا على اعتماده. كما أقروا بحق الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الاستكشاف والاستغلال غير المرخص له للموارد غير المتجددة على جرفها القاري³.

يتم دعم الحوار من أجل المالوين أيضًا من قبل البلدان الإفريقية، كما تم توضيحه في المؤتمر الثالث لقمة أمريكا الجنوبية - إفريقيا⁴ (ASA) في غينيا الإستوائية سنة 2013، والتي في بيانها الختامي تم الإعلان عن الحقوق المشروعة لسيادة الأرجنتين على جزر المالوين وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

كما تحث الوثيقة الموقعة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية على استئناف المفاوضات مع جمهورية الأرجنتين لإيجاد حل عادل وسلمي ونهائي للنزاع في أقرب وقت ممكن، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية. وأكد وزير الخارجية آنذاك هيكتور تيمرمان أن البيان يشكل انتصاراً دبلوماسياً لبلدنا، لأنها المرة الأولى التي تنضم فيها إفريقيا كلها إلى قارتنا في الإعلان عن الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة حول جزر المالوين⁵.

ويعتبر الترابط بين أمريكا الجنوبية وإفريقيا وثيق الصلة بشكل خاص بين أعضاء منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي (ZOPCAS)، التي تشكلت في سنة 1986 من قبل الدول المطلة على جنوب المحيط الأطلسي⁶، بهدف تعزيز السلام والتعاون الإقليمي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية

1 انعقدت القمم السابقة في برازيليا (2005) والدوحة (2009) وليما (2012).

2 تتكون من 12 دولة من أمريكا الجنوبية و22 دولة عربية.

3 معلومات للصحافة رقم 276/15 مديرية الصحافة: 4819-7375 / 8296 / 7388
<https://cancilleria.gob.ar/es/politica-externa/cuestion-malvinas/cumbre-de-paises-sudamericanos-y-paises-ares-aspa>

4 تأسس منتدى أمريكا الجنوبية وإفريقيا في سنة 2006 بدعم من البرازيل.

5 <https://www.ambito.com/politica/los-paises-africanos-reconocieron-la-soberania-argentina-malvinas-n3776905>

6 تم الإعلان عن منطقة السلام والتعاون لجنوب المحيط الأطلسي في سنة 1986 بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويعتبر المنتدى الأول للترابط بين أمريكا الجنوبية وإفريقيا، والذي يجمع الدول المطلة على جنوب المحيط الأطلسي: الأرجنتين، البرازيل، الأوروغواي، أنغولا، البنين، الرأس الأخضر، الكاميرون، الكونكو، ساحل العاج، الكابون، كامبيا، غانا، غينيا، جمهورية الكونكو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو وليبيريا وناميبيا ونيجيريا وساو تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وجنوب إفريقيا وتوگو.

والاستخدام السلمي لجنوب المحيط الأطلسي، في إطار احترام السيادة والاستقلال السياسي والوحدة الترابية للدول¹.

كما أعاد أعضاء منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي التأكيد على الحاجة إلى إنهاء الاستعمار بسرعة ودون شروط، ودعموا جهود جمهورية الأرجنتين للتوصل إلى حل سلمي للنزاع عن طريق التفاوض، وأعربوا كذلك عن قلقهم إزاء تطور الأنشطة غير المشروعة البريطانية لاستكشاف الهيدروكربونات في منطقة جزر المالوين وزيادة التواجد العسكري للمملكة المتحدة في جنوب المحيط الأطلسي، في خرق سافر لأحكام القرار 49/31 الصادر عن الجمعية العامة والذي يدعو الأطراف إلى الامتناع عن إدخال تعديلات أحادية الجانب في المنطقة المتنازع عليها في حين أن العملية التي أوصت بها الجمعية بقيت معلقة².

كما أعرب الاتحاد الإفريقي عن دعمه لحل قضية جزر المالوين، وقدم دعمه للأرجنتين في سنة 2020.

لقد سلّط دانييل فيلموس ، سكرتير جزر المالوين وأنتارتيديا وجنوب المحيط الأطلسي آنذاك، الضوء على الدعم بالإجماع للموقف الأرجنتيني الذي أعرب عنه خلال الاجتماعات المختلفة التي عقدها خلال قمة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا³، حيث أجرى محادثات مع الرئيس ونائب الرئيس وسلطات المنظمة وحكومة إثيوبيا ومع وزراء خارجية عدة دول أعضاء في لجنة تصفية الاستعمار للأمم المتحدة، مشيراً إلى أننا وجدنا دعماً بالإجماع للموقف الأرجنتيني وضرورة الامتثال لقرار الأمم المتحدة رقم 2065 ، الذي يتطلب حواراً ثنائياً مع المملكة المتحدة لحل قضية جزر المالوين⁴.

مستجدات وخلصات

في سنة 2020، بعد تنصيب الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس ألبرتو فرنانديث، تم إنشاء المجلس الوطني للشؤون المتعلقة بجزر المالوين، بهدف تعزيز توحيد الآراء حول قضية جزر المالوين كسياسة للدولة.

1 <https://www.mrec.gov.ar/es/actualidad/noticias/malvinas-respaldo-la-argentina-de-paises-africanos-y-latinoamericanos-miembros>

2 <https://www.pagina12.com.ar/diario/elpais/1-214476-2013-02-23.html>

3 الدورة العادية السادسة والثلاثون للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي.

4 <https://www.cancilleria.gov.ar/es/actualidad/noticias/malvinas-filmus-destaca-el-apoyo-de-los-paises-africanos-la-posicion-argentina>

4 معلومات للصحافة رقم: 024/20.

رغم حلول الذكرى الأربعين للنزاع المسلح خلال سنة 2022، لازالت الأرجنتين متمسكة بمطالبها بإجراء مفاوضات على المستويين الثنائي والدولي، بينما تؤكد المملكة المتحدة رفضها الدخول في الحوار.

بدأت بعض الدوائر السياسية والمراكز الفكرية من الجانب البريطاني، وخاصة الحزب العمالي، بإعلان موقفها لصالح حل النزاع. غير أنه وفي خضم عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أكد التاج البريطاني صراحة التزامه تجاه أقاليم ما وراء البحار التي تم استبعادها من اتفاقية الخروج.

أفضى الخروج النهائي للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي إلى فرصة غير مسبوقة لإعادة النقاش حول الوضع في أقاليم ما وراء البحار التي لم تتم بها عملية تصفية الاستعمار بعد. ليس لدى جزر المالوين اتفاقية محددة تحافظ على المكاسب التجارية التي تنطوي عليها عضويتها في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، فإن الحد من نطاق الاتفاقية التجارية سيؤثر بشدة على اقتصاد الجزر التي يعيش سكانها بشكل كبير من صادرات الأسماك إلى أوروبا، وخاصة عبر ميناء بيغو Vigo في إسبانيا.

وبالإضافة إلى ذلك، سيفقدون المساعدة المالية التي يتلقونها من خلال برامج متعددة تخص البنية التحتية والمحافظة على البيئة، وكل هذا تتحمله المملكة المتحدة التي لا تزال الوجهة التي يعتمدون عليها.

لقد تأثر سكان جزر المالوين بفعل انخفاض الأسعار الدولية للنفط الذي جعل التطورات في الأحواض القريبة من الجزر غير مجدية (خاصة تلك المعروفة باسم "أسد البحر" Sea Lion)، ويраهن سكان جزر المالوين على أن المملكة المتحدة يمكن أن تتوصل إلى نوع من الاتفاق الخاص باسمهم للحفاظ على الوضع الراهن.

ومن جانبها، طالبت الدبلوماسية الأرجنتينية سلطات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء اعتبار الجزر أراضٍ محل نزاع.

ومن ناحية أخرى، أعلنت المملكة المتحدة في نفس السنة عن استعدادها لبدء مفاوضات مع حكومة موريثيو بشأن السيادة على أرخبيل تشاكوس Chagos¹. وفي هذا الإطار، اجتمعت السلطات الأرجنتينية مع نظيراتها من الاتحاد الإفريقي، التي صادقت على دعمها لموقف الأرجنتين بشأن جزر المالوين. وخلال الاجتماع، نوهت السلطات الأرجنتينية بالدعم

1 في ماي 2021، اعتبرت محكمة العدل الدولية أن عملية تصفية استعمار ماوريتيو لم تكتمل بشكل قانوني عندما نالت تلك الدولة استقلالها سنة 1968 ووجب على المملكة المتحدة الالتزام بإنهاء إدارتها لأرخبيل تشاكوس Chagos في أسرع وقت ممكن. تقديراً لقرار المحكمة، أكد القرار 73/295 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أن أرخبيل تشاكوس جزء لا يتجزأ من أراضي ماوريتيو، وأثبت أن المملكة المتحدة ملزمة بإنهاء إدارتها الاستعمارية في غضون ستة أشهر ابتداء من اعتماده، وهي فترة مضى عليها أمد التقادم دون الامتثال للقرار.

القاري المستمر لمطالب الأرجنتين بالسيادة في قضية جزر المالوين، ومشاركة معارضتها لجميع أنواع الاستعمار في العالم، سواء في جنوب المحيط الأطلسي أو في تشاكوس¹.

وتعد جزر المالوين بلا شك موقعًا استراتيجيًا للبريطانيين، حيث أسسوا فيه القيادة البحرية العسكرية لجنوب المحيط الأطلسي التي من خلالها يسيطرون على مجموع الجزر التي تسمح لهم بضمان هيمنتهم على المنطقة: أسنسيون وسانتا إيلينا وتريستان دي كونا، وتمهد لهم الطريق إلى شبه جزيرة أنتارتيديا، بما في ذلك جورجيا وجزر ساندويتش الجنوبية. ومن جهة أخرى، تركز الإمكانات الاقتصادية للمنطقة على مواردها الطبيعية: الأسماك والهيدروكربونات².

وفي هذا الإطار، اقترح غييرمو كارمونا Guillermo Carmona، السكرتير الحالي لجزر المالوين وأنتارتيديا وجنوب المحيط الأطلسي، أربعة محاور عمل: أولاً- الاستمرار في المطالبة بالسيادة والمطالبة بالحوار مع المملكة المتحدة، ثانياً- الحفاظ على الدعم الدولي وتوسيع نطاقه، ثالثاً- ممارسة السيادة بشكل فعال على مجالنا البحري في أنتارتيديا والجرف القاري ورابعاً- اغتنام الفرص التي تتيحها الساحة الدولية.

تُظهر النقطة الأولى بشكل واضح استراتيجية المثابرة لكي لا يتم نسيان المطالبة بالسيادة والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين: الأول مرتبط بالحفاظ على الدعم الدولي وتوسيع نطاقه، سواء من حيث التصويت في الأمم المتحدة أو البيانات التي تصدرها المنظمات الإقليمية والدولية، أو من حيث توافق الرأي العام العالمي حولها، ولا سيما المجتمع المدني في المملكة المتحدة نفسها المعروف بحساسيته بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

والقسم الثاني مرتبط باستراتيجية غير ملائمة تؤدي إلى تكاليف إضافية عن استمرار الاحتلال، كالحفاظ على التواجد في البحر وتوسيع نطاقه، ليس فقط من خلال تعيين حدود الجرف القاري والمناطق البحرية لجمهورية الأرجنتين المنتمية إلى قارتين la Argentina Bicontinental ، ولكن أيضا القيام بممارسة كاملة للسيادة في تلك الأماكن.

1 تم نشره بتاريخ الثلاثاء 19 أبريل 2022.

<https://www.argentina.gob.ar/noticias/reunion-con-comisionado-de-asuntos-politicos-paz-y-seguridad-de-la-union-af-ricana-ua-sobre>

2 المورد الرئيسي الذي يتم استغلاله حالياً هو مراحل الصيد، من خلال شبكة معقدة من المصالح الاستراتيجية الدولية، والتي نشأت عندما تدفقت أساطيل الصيد من حوالي 20 دولة من آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية إلى جنوب المحيط الأطلسي. (منظمة الأغذية والزراعة 2015: 12). فيما يتعلق بالموارد الطاقية، حدد الاستكشاف الذي تم القيام به العديد من الأحواض التي يحتمل أن تكون غنية بموارد النفط والغاز الصخري المورد الرئيسي الذي يتم استغلاله حالياً هو مراحل الصيد، من خلال شبكة معقدة من المصالح الاستراتيجية الدولية، والتي نشأت عندما تدفقت أساطيل الصيد من حوالي 20 دولة من آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية إلى جنوب المحيط الأطلسي. (منظمة الأغذية والزراعة 2015: 12). فيما يتعلق بالموارد الطاقية، حدد الاستكشاف الذي تم القيام به العديد من الأحواض التي يحتمل أن تكون غنية بموارد النفط والغاز الصخري (Arnaud, 2014). ومع ذلك تم الكشف عن تكلفة استغلالها الفعلي على أنها مرتفعة للغاية والأمل في تطوير حوض أسد البحر الذي تحطم في سنة 2020.

إن إنشاء الأمم المتحدة والتحرك الكبير الذي حدث نحو إنهاء الاستعمار يعني ضمناً فرصة عظيمة عرفت الأرجنتين كيف تستفيد منها جيداً لدمج قضية المالوين كمنطقة غير مستقلة والتي لم يتم بعد إنهاء الاستعمار بها. لقد كان على المملكة المتحدة أن تجلس على طاولة المفاوضات، وهذا يعني الاعتراف بالنزاع على السيادة وفتح دورة استثنائية من المفاوضات.

وبالطبع كان السياق الدولي مختلفاً وكذلك الوضع الاستعماري البريطاني في جزر المالوين.

لقد تزامن إنشاء لجنة إنهاء الاستعمار مع انخفاض نسبي في القيمة الجيوسياسية للجزر، ولظرفية خاصة لإصلاح وإعادة هيكلة الدفاع في المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

وحالياً، لم يؤد استغلال الموارد الطبيعية الاستراتيجية الموجودة في جنوب المحيط الأطلسي إلى إعادة تقييم الموقع الاستراتيجي للجزر فحسب، بل أدى أيضاً إلى تعديل كبير في التنظيم الداخلي للمستعمرة وطريقة عيش سكانها الذين يتمتعون بأحد أعلى مداخيل الفرد في العالم، دون أن ننسى أن القيادة البحرية البريطانية لجنوب المحيط الأطلسي تقع في القاعدة العسكرية لمونتي أكرادابلي Monte Agradable.

لا تزال المملكة المتحدة مُلزَمة بحل النزاع في إطار القانون الدولي كما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة تلو الأخرى. إن تجاوز ذاكرة الحرب لاستعادة تجارب التفاوض السابقة وتكييفها مع مشهد العالم المعاصر يمكن أن يمنحنا المفتاح للمساهمة في استراتيجيات الأرجنتين الحالية.

